

الميزات النسبية لمجموعة مختارة من السلع السورية

باسمة عطية
المركز الوطني للسياسات الزراعية

حزيران- 2008

بالتعاون مع

مشروع GCP/SYR/006/ITA

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
التعاون الإيطالي
وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي

الفهرس

تمهيد

يواجه الاقتصاد السوري تحديات تفرضها المتغيرات العالمية الجديدة (عولمة الاقتصاد ، منظمة التجارة العالمية، عولمة التكنولوجيا والاستثمار ، مشروع الشراكة الأوربية المتوسطية ، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) . لذلك تسعى سوريا لاستيعاب هذه المتغيرات والتكيف معها بهدف الاستفادة منها والحد من آثارها السلبية عن طريق برنامج تعديل السياسات المطبقة على كافة القطاعات الاقتصادية. وبناءاً على ذلك لم تعد تقتصر سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا على تطوير القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني بما يضمن نمواً زراعياً يتوازن مع ضغط النمو السكاني وندرة الموارد الطبيعية فحسب ،ولكن تزايد الاهتمام أيضا على عملية التحرير التجاري بهدف فتح مجالات جديدة للنمو الاقتصادي عبر زيادة التوجه للتصدير، مع العلم أن التحرير التدريجي للاقتصاد السوري قد أخذ شكلاً مادياً من خلال عضوية سورية في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ومشروع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتقديم طلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية . ومن هنا ظهر مفهوم الميزة النسبية في السياسة الزراعية السورية .

يتضمن تقدير الميزات النسبية لأي نظام إنتاجي مجموعة واسعة من العمل المفاهيمي الذي ينبثق من تحليل العوائد والتكاليف ونظرية التجارة العالمية . ويكمن المفهوم الأساسي للميزة النسبية على إمكانية إنتاج سلعة بتكلفة أقل من سعرها بالأسواق العالمية وذلك دون الاستفادة من أية مساندة خاصة من بقية قطاعات الاقتصاد على شكل تحويلات من الموارد . أي أن يقوم بلد أو أقليم ما بإنتاج سلعة ما بموارده المحلية (عمالة، رأس مال، أرض, ومياه) لتغطية الاحتياجات المحلية أو لتصدرها إن أمكن، أو يقوم باستيراد هذه السلعة عند عدم تمتعه بالكفاءة ويستخدم الموارد المحلية الخاصة بهذه السلعة لإنتاج سلع أخرى تملك ميزة نسبية. والمفهوم التطبيقي للميزة النسبية يتضمن التوزيع الأفضل للموارد المحلية ضمن ظروف التجارة والمنافسة الحرة .

وضمن هذا الإطار قام المركز الوطني للسياسات الزراعية بمساعدة منظمة الأغذية والزراعة وبتمويل من مشروع الحكومة الإيطالية ITA/006/SYR/(GCP) بتنفيذ دراسة حول الميزات النسبية لمجموعة مختارة من السلاسل السلعية (لحم الغنم ، الفستق الحلبي ، البطاطا) وقد تم اختيار تلك السلاسل ونتاجاتها النهائية على شكل منتجات أغذية زراعية باعتبارها سلعاً هامة وأساسية من الناحية الغذائية بالإضافة إلى أنها متواجدة في الأسواق الإقليمية من أجل توفير المجموعة الأولى من المؤشرات حول الكفاءة التوظيفية في إنتاج هذه السلع وإمكانية تغطية الطلب المحلي والاستمرار في تواجد هذه السلع في الأسواق الخارجية وإمكانية فتح أسواق عالمية جديدة لها وبالتالي قدرة القطاع الزراعي على الاستمرار في تحقيق المساهمة المتوقعة منه في عملية التنمية الاقتصادية في مناخ السياسات الجديد .

تهدف النتائج والتوصيات التي يتم عرضها في هذه الورقة لمساعدة صانعي السياسات على صياغة بدائل السياسات وتحديد الأولويات لإنتاج السلع الزراعية مع السعي لتحقيق المعادلة الأكثر توازناً بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية . وقد تم التوصل إلى هذه النتائج من خلال عرض موجز للطريقة المستخدمة في قياس الميزة النسبية

للسلاسل السلعية المختارة وتلخيص مصادر المعلومات التي تم استخدامها والطريقة التي استخدمت لجمع المعلومات وتحليلها .وعرض انعكاسات السياسات على الكفاءة الاقتصادية في إنتاج هذه السلع .

وتجمع هذه الورقة نتائج دراسة السلع الثلاث السابقة الذكر (الفستق الحلبي ،البطاطا ، لحم الغنم) علماً بأن كل سلعة أنجزت في ورقة خاصة بها.

.

1- مقدمة

1-1 خلفية الدراسة

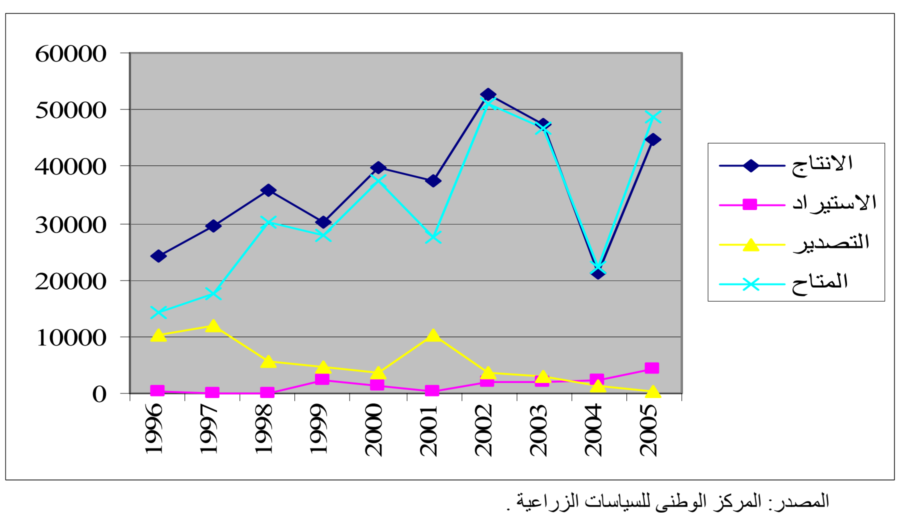
إن ندرة الموارد وتوجه الاقتصاد السوري نحو الانفتاح على الاقتصاد العالمي كلها عوامل تدعو إلى ضرورة إعادة توزيع عوامل الإنتاج المحلية القابلة للتجارة وغير القابلة للتجارة ضمن القطاع الزراعي وحسب المناطق باتجاه التخصص والاعتماد على الميزة النسبية وتعزيزها إلى الميزة التنافسية . لذلك تسعى سورية لتحديد السلع والأقاليم التي تتمتع فيها هذه السلع بالميزة النسبية .

وبغية الوقوف على واقع القطاع الزراعي في ظل المتغيرات الاقتصادية التي تشهدها سورية كان لابد من إجراء دراسة الميزات النسبية لكل من السلع التالية:

الفستق الحلبي السوري

الذي يعتبر من أهم الأشجار المثمرة التي لها مقومات الربح الاجتماعي وتوفير العملة الصعبة. حيث يتم تصدير الفستق الحلبي السوري إلى الدول العربية والأوربية نظراً لجودته وطعمه الجيد . يبين الشكل 1-1 تطور الميزان السلعي للفستق الحلبي خلال الفترة 1996-2005 .

الشكل 1.1 تطور الميزان السلعي للفستق الحلبي السوري 1996-2005 (طن)

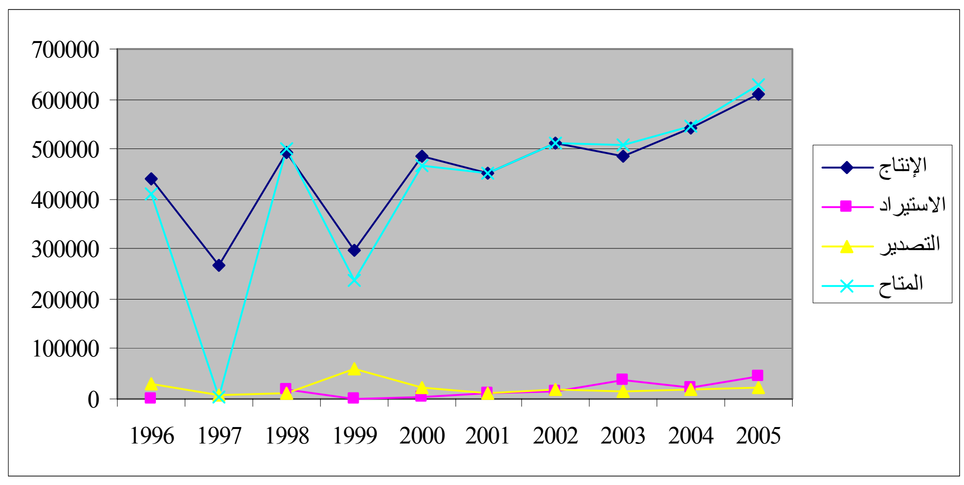


المصدر: المركز الوطني للسياسات الزراعية .

البطاطا

يعتبر محصول البطاطا من الخضار ذات القدرة التصديرية المتزايدة ويحتل مركزاً هاماً في استراتيجية الأمن الغذائي وفي مجال التصدير وتوليد الدخل وتشغيل اليد العاملة . يوضح الشكل 1-2 تطور الميزان السلعي للبطاطا خلال الفترة 1996-2005 .

الشكل 2.1 تطور الميزان السلعي للبطاطا 1996-2005 (طن)

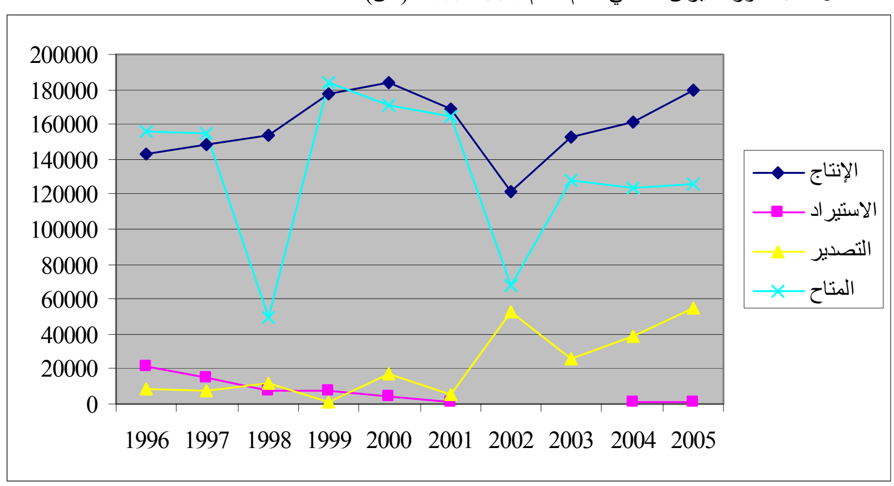


المصدر: المركز الوطني للسياسات الزراعية

لحم الغنم

يشكل لحم الغنم المصدر الأول للحوم الحمراء المخصصة للاستهلاك المحلي ويساهم بنسبة (75%) من إنتاج اللحوم الحمراء.، وبهذا يعتبر قطاع الأغنام له أهمية كبيرة في تأمين اللحوم للاستهلاك المحلي وللتصدير حيث بلغت نسبة صادرات الأغنام من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية حوالي (16%) في عام 2005 . يبين الشكل 1-3 تطور الميزان السلعي للحم الغنم خلال الفترة 1996-2005 .

الشكل 1-3 تطور الميزان السلعي للحم الغنم 1996-2005 (طن)



المصدر: المركز الوطني للسياسات الزراعية

لذلك فإنه من الضروري تقييم المدى الذي تتمتع فيه السلاسل السلعية السابقة بالميزة النسبية مع الأخذ بالاعتبار الأسواق المختلفة الحالية والمحتملة لغرض التصدير (الشرق الأوسط والدول الأوربية) وذلك لتنويع وزيادة مصادر العملات الأجنبية بالإضافة لتحقيق الأمن الغذائي .

2-1 أهم السياسات المتعلقة بالسلع المدروسة

1-2-1 بيئة الاقتصاد الكلي

سياسات سعر الصرف والسياسات النقدية

ضمن عمليات الإصلاح الاقتصادي فقد تم إلغاء الضريبة المفروضة على عائدات التصدير للدولار وتوحيد سعر الصرف , أما بالنسبة لسوق رأس المال في القطاع الزراعي يعتبر المصرف الزراعي المؤسسة الحكومية المخولة بالقيام بجميع الأعمال المصرفية لخدمة النشاط الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية وبغية رفع المستوى المعيشي لسكان المناطق الريفية . حيث تعطى القروض قصيرة الأجل (عينية ونقدية) لفترة لا تتجاوز 300 يوم. وتختلف أسعار الفائدة حسب حجم القرض والأعضاء (الجمعيات التعاونية والأفراد). حيث بلغ معدل الفائدة للقطاع العام والقطاع التعاوني الإداري 5% لكل أنواع القروض . وبلغ معدل الفائدة للأعضاء التعاونين7% للقروض القصيرة والمتوسطة الأجل و 8% للقروض طويلة الأجل. كما بلغ معدل الفائدة للقطاع الخاص والمشترك 8% للقروض القصيرة والمتوسطة الأجل و 9% للقروض طويلة الأجل [1].

السياسات التجارية

خضعت السياسات التجارية للتعديل ضمن إطار عملية التعديل الاقتصادي . وفي هذا الإطار فقد تم إلغاء كافة الضرائب المطبقة على الإنتاج الزراعي وضريبة عائد التصدير كما تم إلغاء جزء من الدعم على مستلزمات الإنتاج وتم السماح للقطاع الخاص بتصدير واستيراد السلع والتي كانت سابقاً محصورة بالقطاع العام .

تعتبر تجارة وتصنيع الفستق كلياً في يد القطاع الخاص ولا يوجد تدخل حكومي في أسعار الفستق حيث يتم تحديد سعره من خلال العرض والطلب . تتدخل الحكومة في تجارة الفستق من خلال منع استيراد الفستق بقشره ، ووضع رسوم جمركية 10% على استيراد الفستق اللب في عبوات 25كغ أو أكثر و30% في عبوات أقل من ذلك . بينما لا يوجد رسوم جمركية على تصدير الفستق.

أما بالنسبة للبطاطا ، فهي كباقي الخضار و الفواكه والتي يتم تسويقها بشكل حر في الأسواق المحلية أو أسواق الجملة المركزية ويقوم المزارعون إما بتسليم إنتاجهم مباشرة للتجار أو يقوم التجار بتسويق منتجهم مقابل عمولة حوالي 5% من القيمة الإجمالية . و يختلف سعر البطاطا من موسم لأخر تبعا" للعرض و الطلب وحسب الكميات المصدرة والمستوردة حيث وصل سعر الكليو الغرام الواحد إلى حوالي 17 ل.س في عام 2004 بينما كان 14 ل.س في عام 2003 .

ومن أجل الحفاظ على توازن الأسواق المحلية بتوفير لحم الغنم للمستهلكين وبأسعار تناسب غالبية شرائح المجتمع صدرت عدة قرارات لضبط عمليات التصدير وفق ما يلي:

---

[1] الجريدة الرسمية

تميزت التجارة السورية في الأغنام بالتجارة ثنائية الاتجاه . منذ عام 1993 بدأت سورية بتصدير أغنام العواس التي تعتبر مرتفعة القيمة في السوق السعودي وباقي دول الخليج العربي وتستورد الأغنام الرومانية الأقل قيمة ونتيجة لسلبيات الآليات التي وفقها طبق قرار ربط الاستيراد بالتصدير تم إصدار القرار القاضي بالسماح بتصدير ذكور الأغنام دون الالتزام باستيراد ضعف الكمية شريطة إعادة القطع الناجم عن التصدير إلى المصرف التجاري السوري .

استمرت عمليات التصدير وفق قرار التصدير المطلق حتى عام 2004 حيث شهدت أسعار اللحوم زيادة كبيرة في الأسواق المحلية نتيجة زيادة الصادرات وقلة الواردات وعليه لجأت الحكومة إلى:

- فرض ضريبة على التصدير تعادل 100 ل.س/رأس وذلك لتحقيق توازن في السوق المحلية [2].
- استمر العمل بالقرار حتى تاريخ 2004/4/12 لحين صدور قرار من وزارة الاقتصاد والتجارة يعيد ربط تصدير ذكور الأغنام باستيراد ضعف الكمية وزناً وتم العمل به حتى تاريخ 2004/5/31[3] ،
- بتاريخ 2004/6/2 تم السماح بتصدير ذكور الأغنام المطلق شريطة أن لايقل وزن الرأس عن 38 كغ [4] واستمر العمل بنظام السماح بنظام التصدير المطلق لكافة المصدرين حتى تاريخ 2005/4/11 .
- أعادة الحكومة سياسة ربط تصدير ذكور الأغنام باستيراد ضعف الكمية وزناً إضافة لشرط الوزن والذي يجب أن لايقل عن 38 كغ

السياسات المتعلقة بمدخلات الإنتاج

تدعم الحكومة السورية إنتاج غراس الفستق المطعمة في المشاتل الحكومية وتبيعها بأسعار رمزية (مدعومة) للفلاحين أما مشاتل القطاع الخاص تبيع هذه الغراس بسعر السوق . وقد ساعد إحداث مكتب للفستق في حماه في زيادة انتعاش هذا المنتج من خلال المساهمة في زيادة الإنتاج وتحسين نوعية المنتج عن طريق توجيه وإرشاد الفلاحين لإتباع الطرق الصحيحة والاقتصادية بدءاً من الزراعة ولغاية الحصاد ، وجمع البيانات المتعلقة بالفستق وتحديد الأمراض والحشرات الاقتصادية ومعالجتها بالوقت المناسب وإقامة المعارض الخاصة بالفستق الحلبي (أول معرض للفستق الحلبي كان في عام 2006).

بالنسبة لبذار البطاطا تقوم المؤسسة العامة لإكثار البذار بتأمين احتياج القطر من بذار البطاطا المستوردة من المراتب E و A وفقاً للخطة الزراعية من خلال لجنتين الأولى خاصة بوضع دفاتر الشروط الفنية والصحية السورية لبذار البطاطا وتضم في عضويتها كل من الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية ومديريات وقاية النبات والإنتاج النباتي في وزارة الزراعة والمؤسسة العامة لإكثار البذار أما اللجنة الثانية فهي متخصصة بتحديد الكميات التي يحتاجها القطر من البذار وتضم في عضويتها ممثلين عن الاتحاد العام للفلاحين والمؤسسة العامة لإكثار البذار ومديريات وقاية النبات ،والإنتاج النباتي ، والاحصاء والتخطيط في وزارة الزراعة وممثلين عن مكتب الفلاحين القطري

---

[2] المرسوم التشريعي رقم 18تاريخ 2004/2/14
[3] قرار وزارة الاقتصاد والتجارة رقم 396 تاريخ 2004/4/13
[4] قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 20 تاريخ 2004/6/2

وفيما يخص المواصفات الفنية المطلوبة للبذار ، فإن سوريا تعتبر من أكثر الدول التي تتشدد في مواصفاتها الفنية لبذار البطاطا المستوردة وبشكل خاص تلك المواصفات المتعلقة بسماحية الأمراض ، لأنه كلما تم التشدد في المواصفات المطلوبة للبذار المستوردة كلما حصلنا على نوعية أفضل من بذار البطاطا .

وفي إطار المساهمة في توفير الأعلاف للثروة الحيوانية فقد تم إحداث المؤسسة العامة للأعلاف عام 1974 بهدف تأمين المواد العلفية من مصادر الإنتاج وتخزينها بالطرق السليمة أو تصنيعها ومن ثم بيعها للمربين في الأوقات الحرجة من السنة وخاصة اعتباراً من بداية تشرين الثاني ولنهاية شهر شباط من كل عام ، وذلك عن طريق تخصيص مقنن علفي لأنواع الثروة الحيوانية المختلفة وبأقل الأسعار ، فالمؤسسة تعمل كخازن للمواد العلفية المتاحة وطرحها في الأوقات الحرجة من العام ، وبهذا تلعب المؤسسة دوراً هاماً في حماية القطعان وتأمين الاحتياج ، إضافة لقيام صندوق تداول الأعلاف بإقراض المربين في سنوات الجفاف مبالغ مالية بدون فائدة وتقسيطها على سبع سنوات . كما أن المؤسسة تقوم بتوزيع مقننات علفية إضافية استثنائية في السنوات الجافة ، وكان عام 2005 دليلاً على ذلك فقد تم فتح دورتين إضافيتين لتأمين المقنن العلفي . وفي الواقع أن دور المؤسسة جزئي في تأمين الأعلاف 28.9% ويستكمل الجزء الباقي من السوق المحلية 47.6% والمراعي الطبيعية 23.5% التي تتأثر بشكل كبير بالهطولات المطرية . كما سمح للقطاع الخاص باستيراد المواد العلفية غير المتوفرة محلياً لتأمين الاحتياج منذ عام 1987

2- طريقة الدراسة و مصادر المعلومات

2-1 مصفوفة تحليل السياسات

هي أداة تستخدم لتحليل الميزات النسبية عن طريق قياس أثر سياسات التدخل الحكومي وتشوهات السوق على نظام السلع الرأسي أو السلاسل السلعية (بدءاً من المزرعة ووصولاً لنقطة الاستهلاك النهائي) .

تتألف المصفوفة من ثلاثة صفوف وأربعة أعمدة (الجدول 2-1) تضم جميع قيم الحسابات اللازمة لحساب النسب المطلوبة لتحليل الميزة النسبية . تعتمد مصفوفة تحليل السياسات على متطابقة حسابية بسيطة وهي :

الربح = العائد- التكاليف

الجدول 2-1 مصفوفة تحليل السياسة

البيان	العائد	مدخلات الإنتاج القابلة للتجارة	الموارد المحلية	الربح
أسعار السوق	A	B	C	D
الأسعار الاجتماعية	E	F	G	H
التحويلات	I	J	K	L

المصدر: معد التقرير .

ولبناء المصفوفة تقسم التكاليف إلى مدخلات إنتاج قابلة للتجارة، ومدخلات إنتاج غير قابلة للتجارة يطلق عليها الموارد أو العوامل المحلية . ونعني بالقابلة للتجارة السلع والخدمات التي يمكن بيعها وشراؤها دولياً وهي تتضمن كلاً من المستلزمات الوسيطة (مدخلات الإنتاج اللازمة خلال عملية الإنتاج) والمنتج النهائي لعملية الإنتاج . أما الفئة الثانية من التكاليف فهي العوامل المحلية التي تتضمن بشكل أساسي العمالة ورأس المال والأرض اللازمة لإنتاج المنتج النهائي

مع أنه لايمكن اعتبار العمالة ورأس المال على أنهما عوامل محلية "صافية" ضمن إطار العولمة حيث تتكرر الهجرات الدولية وحيث يزداد التكامل بين الأسواق المالية . ومع ذلك فإن سعر أو قيمة العوامل المحلية يتحددان بشكل رئيسي من خلال ظروف أسواق العوامل المحلية وخاصة اليد العاملة . ويشكل مفهوم العوامل المحلية محور نظرية الميزات النسبية حيث أنها تقابل الموارد المتاحة والتي يمكن إنتاج السلع منها. وبما أن كمية الموارد المحلية محدودة فإن توزيعها بشكل مثالي ضروري لضمان تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة .

يحسب العائد ونوعي التكاليف المذكورين أعلاه وبالتالي الربح ، باستعمال كل من الأسعار الخاصة (أسعار السوق) وبالأسعار الاجتماعية (الأسعار الاقتصادية) وبالتعريف إن أسعار السوق هي الأسعار السائدة في الأسواق والمتأثرة بالسياسات المحلية المطبقة ، بينما الأسعار الاجتماعية هي الأسعار التي يمكن أن تسود في حال غياب السياسات أو التشوهات الناجمة عن السوق والتي تعكس ندرة أي من الموارد المحلية على المجتمع بكامله[1]، ويسمى الفرق بين أسعار السوق الخاصة والأسعار الاقتصادية بالتحويلات الناتجة عن سياسات التدخل وتشوهات الأسواق ، وحجم هذه التحويلات يعكس مدى انحراف الأسعار الخاصة المشوهة عن الأسعار الاقتصادية (الأسعار الاجتماعية).

تعتبر مصفوفة تحليل السياسات أداة لمساعدة صانعي السياسات من أجل تحديد الجزء من قطاع الزراعة الذي يتميز بأفضل ميزة بالنسبة للمنافسين الدوليين لتقييم الميزات النسبية المحتملة . ويعتبر تحليل الميزات النسبية الإطار الذي يسمح بتحديد الربحية الاقتصادية لفعالية ما . حيث يسمح بتقييم العوائد والتكاليف بمنحى عن كافة تشوهات السوق التي تتضمن الدعم و الضرائب . تطبق هذه الأداة ليس فقط على مستوى المزرعة بل أيضاً على كامل السلسلة السلعية (المنتجون ، المصنعون ، التجار) بأسلوب متوافق لتحديد مستوى الربحية . وتسمح إضافة إلى ذلك في إجراء مقارنة فعالة بين عدد من السلع أو أنظمة الإنتاج لتحديد أي منها يتميز بميزة نسبية أكبر وبأرباح أفضل . كما تشير الميزة النسبية إلى التغيرات في ثلاث مستويات للمؤشرات الاقتصادية: الأسعار العالمية للمدخلات والمخرجات (الإنتاج) القابلة للتجارة ، تكلفة الفرصة البديلة للعوامل المحلية للإنتاج (العمالة، رأس المال ، الأرض) والتقانات المستخدمة في الزراعة و التسويق . وتحدد هذه المؤشرات الثلاث معاً الربحية الاجتماعية والميزة النسبية .

في حالة الاقتصاد المفتوح الذي يواجه بأسعار معطاة في الأسواق العالمية تعتبر الأسعار الحدودية لكل من الصادرات والواردات عبارة عن انعكاسات لكل من تكاليف الفرصة البديلة للإنتاج (مدخلات الإنتاج القابلة للتجارة) وقيم الندرة للاستهلاك (المنتجات النهائية القابلة للتجارة) .

أما بالنسبة للأسعار الاقتصادية للموارد المحلية مثل الأرض والعمالة ورأس المال فلا توجد لها أسعار عالمية وتحسب أسعارها الاقتصادية على أساس تكلفة الفرصة البديلة أو أسعار الظل أي العائد في حالة الاستعمال البديل الثاني ، مع تقييم هذا الإنتاج من هذا الاستعمال البديل بالأسعار الحدودية أي (سعر فوب أو سيف) . ولحساب تكلفة الفرصة البديلة (سعر الظل) للموارد المحلية نتبع الخطوات التالية :

1- تحديد أفضل استخدام بديل للعامل .
2- تحديد العائد الذي ينتجه هذا البديل .
3- حساب السعر الحدودي لإنتاج هذا البديل .

4- حساب معامل التحويل وهو نسبة قيمة الإنتاج البديل بأسعار الحدود إلى قيمة الإنتاج الفعلية بأسعار السوق .

وتوفر مصفوفة تحليل السياسات مجالاً واسعاً من المؤشرات التي يتم استخدامها لتقدير الكفاءة والميزات النسبية في النظام . وإذا ما كانت D موجبة يكون النظام رابحاً في ظل السياسات الحالية وظروف السوق ويكون منافساً . وبشكل مشابه إذا كانت H موجبة يكون النظام قادر على تحقيق الربح دون الاستفادة من الدعم أو أنه يتعرض لمعوقات الضرائب وعندئذ يعتبر النظام متمتعاً بالميزة النسبية .

إن المساعدة التي يقدمها حساب مصفوفة تحليل السياسات لنظام واحد لصانعي القرار قليلة حيث أنهم يحتاجون للاختيار بين بدائل مختلفة ، لذا فإنه من الأهمية بمكان بناء مصفوفة السياسات الزراعية لتوليفات فنية مختلفة من المستلزمات والعوامل المحلية أو لفئة مختلفة من المنتجات أو لفترات مختلفة لتحليل التغيرات على مرور الوقت . وتعتمد مقارنة مصفوفات تحليل السياسات التي يتم حسابها لنظم مختلفة على حساب النسب والتي هي مقاييس تتغير بتغير المنتج والوقت كل على حدة من أجل التوصل إلى مقارنة ذات معنى . وسوف يتم استخدام المؤشرات التالية في هذه المذكرة .

الجدول 2-2 مؤشرات مصفوفة تحليل السياسات

المؤشرات	المعادلات	التفسير
1- الربحية المالية FP	[D = A - B - C]	القيمة المطلقة للربح المحقق في النظام بالأسعار الخاصة
2- معامل تكلفة الموارد المحلية بالأسعار الخاصة (FCB)	[C / (A - B)]	مؤشر تنافسية النظام. إذا كانت FCB أصغر من 1 يكون النظام منافساً وإذا كانت أكبر من 1 فيكون النظام غير منافساً و تكون الربحية المالية سالبة
3- الربحية الاجتماعية (SP)	[H = E - F - G]	القيمة المطلقة للربح المحقق من قبل النظام بالأسعار الاجتماعية
4- معامل تكلفة العوامل المحلية (DRC)	[G / (E - F)]	مؤشر الميزة النسبية للنظام . إذا كانت DRC أصغر من 1 فإن النظام يتمتع بالميزة النسبية مما يعني أننا نستخدم موارد محلية ذات قيمة أقل (عمالة – رأس مال) من القيمة المضافة ((VA= E-F وإذا كانت DRC أكبر من 1 فإن النظام لا يتمتع بالميزة النسبية وتكون الربحية الاجتماعية سالبة
5 – معامل التكلفة على المنفعة بالأسعار الاجتماعية (SCB)	[(F + G) / E]	مؤشر آخر لقياس الميزة النسبية للنظام . وهو يأخذ بعين الاعتبار التكلفة الكاملة للإنتاج (F+G) بدل العوامل المحلية فقط. وهو نسبة أكثر ملاءمة لترتيب الموقع النسبي للنظم المختلفة عندما يكون لها بنية تكاليف مختلفة (أي القابلة للتجارة وغير القابلة للتجارة) لأن الـ DRC تتحيز لصالح النظام الذي يحتوي على قدر أكبر من المستلزمات القابلة للتجارة
6- التحويلات	[L = I- J - K]	القيمة المطلقة التحويلات بين الاقتصاد والنظام
7- معامل الحماية الاسمية (NPC)	[A / E]	يشير إلى مستوى حماية المنتج الرئيسي وإذا كانت NPC أكبر من 1 فإن النظام يستفيد من الحماية وإذا كانت أقل من 1 فإن النظام يتعرض للضرائب
8- معامل الحماية الفعال (EPC)	[(A - B) / (E - F)]	يشير إلى إجمالي مستوى الحماية مع الأخذ بعين الاعتبار أثر السياسات على القيمة الخاصة للمنتجات القابلة للتجارة والمستلزمات القابلة للتجارة
9- معامل الربحية (PC)	[D / H]	يقيس انعكاس السياسات على ربحية النظام . إذا كان أكبر من 1 فإن النظام يستفيد من صافي التحويلات من الاقتصاد أما إذا كان أصغر من 1 فإن الاقتصاد يستفيد من صافي التحويلات من النظام
10-معامل دعم المنتجين (PSR)	[L / E]	مؤشر انعكاس السياسات / تشوه السوق على زيادة أو انخفاض إجمالي إيرادات النظام بالأسعار الاجتماعية ، أي حجم الاختلاف من الوضع المرجعي بالأسعار الاجتماعية إلى الوضع الحالي بأسعار السوق
11- معامل مكافىء دعم المنتج (ESP)	[L / A]	مؤشر على انعكاس السياسات / تشوه السوق على زيادة أو انخفاض إيراد النظام بأسعار السوق. وهو يعادل الدعم المعادل للمنتج PSE كما هو معرف من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمفاوضات التجارة. إذا كان موجباً فهو يدعم المنتج و إذا كان سالباً فهو يدعم المستهلك .

المصدر : معد التقرير

2-2 توصيف النظم الممثلة

تم تصنيف كل نظم من النظم السلعية المدروسة إلى نظم ممثلة على أساس المعايير التالية : السوق المستهدفة ، المنتج النهائي ، تقانات الري المستخدمة على مستوى المزرعة ، العروة المزروعة فيها بالنسبة لمحصول البطاطا .يتضمن الجدول 2-3 قائمة بالنظم الممثلة التي تم اختيارها والخصائص المميزة لكل نظام . ويتضمن العمود الأخير قضايا السياسات المتعلقة بكل نظام .

الجدول 2-3 بناء مصفوفة تحليل السياسات للنظم الممثلة

الرقم	السلعة	المنتج الرئيسي	تقنية المزرعة	تقنية التصنيع	الأسواق المستهدفة	هدف السياسات الرئيسية
1	غنم عواس	لحم حي	تربية قصيرة	تسمين مركز	أسواق الخليج	الحصول على القطع الأجنبي الأمن الغذائي
2	فستق حلبي	فستق حلبي بقشره	بعل	تقشير يدوي	أسواق الخليج والسوق الأوربية	الحصول على القطع الأجنبي الأمن الغذائي
3	فستق حلبي	فستق حلبي بقشره	مروي من الآبار بالرذاذ	تقشير يدوي	أسواق الخليج والسوق الأوربية	الحصول على القطع الأجنبي الأمن الغذائي
4	فستق حلبي	فستق حلبي بقشره	مروي من الآبار بالتنقيط	تقشير يدوي	أسواق الخليج والسوق الأوربية	الحصول على القطع الأجنبي الأمن الغذائي
6	فستق حلبي	فستق حلبي لب	بعل	تقشير يدوي	الأسواق الأوربية	الحصول على القطع الأجنبي الأمن الغذائي
7	بطاطا	بطاطا موضبة	مروي	توضيب يدوي	أسواق الخليج والسوق الأوربية	الحصول على القطع الأجنبي الأمن الغذائي
8	بطاطا	بطاطا غير موضبة	مروي		سوق العراق	

المصدر : معد التقرير

3-2 مصادر البيانات وبناء الميزانيات

اعتمد جمع البيانات على مستوى المزرعة في المحافظات على زيارة المصالح الزراعية والوحدات الإرشادية وعلى المسؤول المحلي في المدينة والمنطقة والقرية مثل مدير الزراعة ورئيس المصلحة المعني والمختار ورئيس الجمعية الفلاحية ومجموعة من المزارعين .

بعد جمع البيانات تم إعداد ميزانية كل نظام على حدة من خلال توليفة بين الميزانيات الفردية لكل متعامل معني بعملية إنتاج المنتج النهائي الرئيسي ابتداءً من مستوى المزرعة وحتى نقطة المساواة (المصدر .)

تم جمع البيانات الأساسية والخاصة لكل نشاط اقتصادي من المحافظات التي يتركز فيها هذا النشاط ، حيث جمعت البيانات الأولية خلال المسح الحقلي ، ثم تم ملىء الاستبيانات المخصصة لكل دراسة من خلال مقابلة عدد من متعاملي كل سلسلة على حدة . أما المصادر الثانوية للبيانات فقد كانت البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي مثل أهم المؤشرات الفنية التي ورد ذكرها والإحصائيات الرسمية للإنتاج والغلة وغيرها من البيانات اللازمة

للدراسة والمتوفرة في سجلات وزارة الزراعة , بالإضافة إلى الإستعانة ببيانات وقرارات وزراة الاقتصاد والتجارة الخارجية المتعلقة بالسلاسل السلعية المدروسة .

4-2 الميزانيات بأسعار السوق

في كل ميزانية ولكل متعامل على حدة تم حساب التكاليف والعوائد والربح . وقد قسمت التكاليف إلى ثلاث مجموعات أساسية :

1. التكاليف الثابتة.
2. المدخلات الوسيطة.
3. العمالة المباشرة.

كما ميزت الميزانيات ضمن كل مجموعة من المجموعات السابقة بين المواد القابلة للتجارة والموارد المحلية (العمالة ورأس المال)

2-4-1 آلية تصنيف بنود التكاليف إلى مكونات قابلة للتجارة وعوامل محلية

إن التمييز بين المنتجات القابلة للتجارة والعوامل المحلية هو جوهر مفهوم مصفوفة تحليل السياسات . لذلك عند إعداد الميزانية تم تفصيل كل بند من بنود التكلفة حسب تلك الفئات . وقد صنفت الإيرادات الناتجة عن بيع المنتجات النهائية ضمن فئة المنتجات القابلة للتجارة . بينما اعتبرت العمالة المقدمة أو المدفوعة من قبل أي متعامل من متعاملي السلسلة من ضمن العوامل المحلية . كما حسبت العمالة العائلية على مستوى المزرعة ضمن الميزانية باستخدام معدل الأجر المقابل لكل عملية زراعية . ومن أجل تقييم انعكاسات قوانين العمل على أداء النظم المحللة تم تحديد فئتين من العمل:

- تخضع العمالة المؤهلة لعقود التشغيل الرسمية المترافقة مع مساهمة صاحب العمل بالتأمين الاجتماعي وخطط التقاعد . وتضم هذه الفئة السائقين والفنيين والمهندسين الذين يعتنون بتجهيزات التصنيع والكتبة والمدراء .

- أما العمالة غير المؤهلة أو ما تسمى بالعمالة الموسمية مثل العمال الزراعيين ومن يعملون في ورشات التوضيب فهم غالباً ما يحصلون على أجور يومية أو قصيرة الأجل دون أية عقود رسمية .

إن التمييز بين التكاليف القابلة للتجارة وتكاليف الموارد المحلية بالنسبة للمدخلات الوسيطة أكثر تعقيداً . لذلك اعتمدت النسب التالية للسلع المادية المشتراة مباشرة من قبل وكلاء مثل الآليات ، البذار، الأسمدة وغيرها (0.8 مواد قابلة للتجارة 0.1 رأس مال 0.05 عمالة مدربة و 0.05 عمالة غير مدربة) . بالنسبة لتكاليف الطاقة والعمليات الزراعية الممكننة والنقل فقد تم اعتماد معاملات خاصة للتمييز بين تكاليف الموارد المحلية وتكاليف المستلزمات القابلة للتجارة ، وقد حسبت هذه المعاملات عن طريق إعداد ميزانيات خاصة على أساس البيانات التي تم تجميعها سابقاً من قبل المركز أو البيانات الإضافية التي تم تجميعها ضمن دراسة النظم الزراعية لتقييم تكلفة العمالة ورأس المال من جهة (الموارد

المحلية) والمواد القابلة للتجارة من جهة أخرى ، أما التكاليف الأخرى مثل المباني وخدمات الصيانة فقد تم توزيعها على أساس التخمين أو المعاملات التي تم تطبيقها في دراسة أخرى تم تنفيذها ضمن بيئة مشابهة ، والجدول التالي يبين النسب المسنخدمة .

الجدول2-4 (أ) المعاملات المطبقة لتفصيل التكاليف الثابتة إلى مكونات قابلة للتجارة و مكونات غير قابلة للتجارة

المادة	العمالة غيرالمؤهلة	العمالة المؤهلة	رأس المال	المواد القابلة للتجارة	المصدر أو المبرر
المباني	0.30	0.30	0.10	0.30	تخمين
مولدة	0.80	0.10	0.05	0.05	سلعة مادية
آلية للتحميل	0.80	0.10	0.05	0.05	سلعة مادية
شاحنة	0.80	0.10	0.05	0.05	سلعة مادية
أنابيب	0.80	0.10	0.05	0.05	سلعة مادية
براد	0.80	0.10	0.05	0.05	سلعة مادية
آليات زراعية	0.80	0.10	0.05	0.05	سلعة مادية
بئر	0.40	0.48	0	0.12	دراسة المياه

الجدول2-4 (ب) المعاملات المطبقة لتفصيل التكاليف المتغيرة إلى مكونات قابلة للتجارة و مكونات غير قابلة للتجارة .

المادة	العمالة غيرالمؤهلة	العمالة المؤهلة	رأس المال	المواد القابلة للتجارة	المصدر أو المبرر
سماد عضوي	0.07	0.05	0.17	0.72	مصفوفة تحليل السياسات لإنتاج اللحم
البذار	0.05	0.05	0.10	0.80	تكاليف الفرصة البديلة للمستلزمات المستوردة
الأسمدة	0.05	0.05	0.10	0.80	تكاليف الفرصة البديلة للمستلزمات المستوردة
العمالة الممكننة	0,33	0,05	0,17	0,45	بيانات الميزانية من دراسة النظم الزراعية
شعير	0,05	0,05	0,10	0,80	سلعة مادية
كسبة	0,46	0,03	0,14	0,37	مصفوفة تحليل سياسات القطن
ذرة صفراء	0,05	0,05	0,10	0,80	سلعة مادية
نخالة	0,26	0,06	0,15	0,54	الميزانية المزرعية للقمح
تبن	0,27	0,05	0,14	0,55	سلعة مادية
فيتامين ومعادن	0,05	0,05	0,10	0,80	سلعة مادية
فول صويا	0,05	0,05	0,10	0,80	سلعة مادية
خدمات بيطرية	0,00	0,40	0,10	0,50	سلعة مادية
خلائط ومركزات	0,05	0,05	0,10	0,80	سلعة مادية

الجدول2-4 (ج) المعاملات المطبقة لتفصيل التكاليف المتغيرة إلى مكونات قابلة للتجارة و مكونات غير قابلة للتجارة

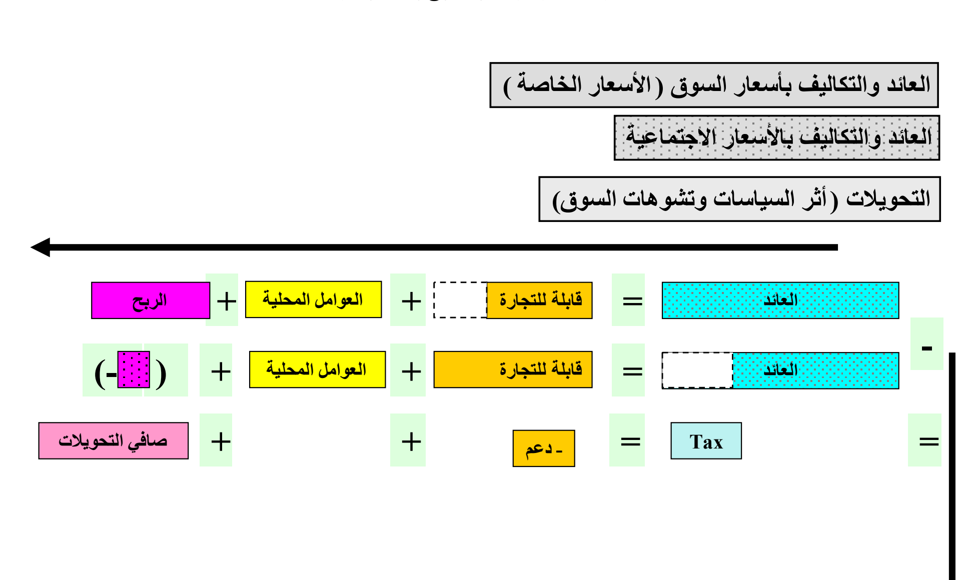
المادة	العمالة غيرالمؤهلة	العمالة المؤهلة	رأس المال	المواد القابلة للتجارة	المصدر أو المبرر
صيانة (مع قطع الغيار)	0,10	0,10	0,20	0,60	تخمين
قطع غيار لوحدها	0,05	0,05	0,10	0,80	تخمين
نقل	0,33	0,05	0,17	0,45	استخدام العمالة الممكننة
كهرباء	0,01	0,03	0,04	0,92	بيانات من شركة الكهرباء
وقود	0,05	0,10	0,10	0,75	تخمين
مياه	0,10	0,10	0,40	0,40	تخمين
اتصالات	0,05	0,10	0,40	0,45	تخمين
أخرى	0,30	0,20	0,20	0,30	تخمين
تعبئة	0,05	0,05	0,10	0,80	تخمين
تكاليف الري من الشبكات	0,22	0,05	0,09	0,64	دراسة المركز حول المياه
تكاليف الري بالضخ	0,10	0,00	0,05	0,85	دراسة المركز حول المياه
صيانة التنقيط	0,10	0,10	0,20	0,60	تخمين

المصدر: دراسة الميزات النسبية 2003 فريدريك لانسون .

2-5 إعداد الميزانية على أساس الأسعار الاجتماعية

أيضاً في كل ميزانية ولكل متعامل على حدة تم حساب العوائد والتكاليف والربح بالأسعار الاجتماعية . إن الأسعار الاجتماعية (الاقتصادية) هي الأسعار التي تسود في حالة منافسة كاملة ، وكان الاقتصاد في حالة توازن عام أي بمعنى آخر عندما تكون كل الموارد قد وظفت بطريقة تجعل من الصعب لأي فرد في المجتمع أن يستفيد من دون أن يخسر فرد آخر (أمثلية باريتو) وبذا يجب أن تكون تكاليف الفرصة البديلة للموارد المستعملة لإنتاج أي وحدة إضافية من سلعة مساوية لقيمة ندرة السلعة بالنسبة للمستهلك . أي بمعنى آخر الأسعار الاقتصادية هي الأسعار التي تعكس الفرص البديلة وقيم الندرة . وبما أننا لانستطيع إيجاد قيم مكونات المصفوفة بأسعار الكفاءة (الأسعار الاجتماعية)مباشرة في الأسواق موضع التحليل ، لذلك فنحن نحتاج لإيجاد بعض المعلومات السعرية التي تؤدي إلى تقريب أسعار الكفاءة التي تسود تحت توازن عام ، وفي ظروف المنافسة الكاملة . وذلك بتصحيح الأسعار السائدة في السوق عن طريق حساب التشوهات السعرية وحذفها من أسعار السوق . أي أننا نقوم بحساب السطر الثالث من المصفوفة ومن ثم نحسب السطر الثاني كما هو موضح بالشكل التالي

الشكل 2-1 القيم بالأسعار الاجتماعية



2-5-1 سعر مساواة المنتجات

إن السعر الاجتماعي للمخرجات القابلة للتجارة هو السعر الذي يساوي السعر العالمي أو الحدودي عند نقطة المساواة وهي نقطة العرض المحلي للمنتج النهائي مع مثيله أو بديله المستورد ، وتكون هذه النقطة عند بوابة المزرعة أو سوق الجملة أو المصنع وتدعى الأسعار بأسعار المساواة أو الأسعار الموازية أو الحدودية ويتم حساب هذه الأسعار وفق ما يلي : فبالنسبة لسعر المساواة للمنتجات المستوردة: يحسب سعر المساواة للاستيراد (CIF) على الحدود مضافاً إليه كافة التكاليف عدا الرسوم الجمركية لغاية وصول المنتج إلى السوق المحلية ومن ثم يقارن بسعر المنتج المحلي . في حين أن سعر المساواة للمنتجات المصدرة يحسب بطرح تكاليف النقل والتحميل والشحن من سعر سيف للبلد المستورد لغاية وصول المنتج إلى الحدود التي ينافس فيها المنتج السوري مثيله المنتج ببلد آخر في نفس السوق . بما أن السعر الاجتماعي محسوب بالليرة السورية وتعامل المواد القابلة للتجارة في الأسواق العالمية بالدولار الأمريكي فإن سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي له الأثر الكبير . بالإطلاع على آليات وضع سعر الصرف المطبق في السنة الأخيرة, يمكن ملاحظة عدم وجود تشوه بين سعر الصرف الحالي وسعر الصرف الاجتماعي، ولذلك تم اعتماد سعر الصرف الموحد 51.5. ل.س مقابل الدولار الأمريكي. أما الآلية التي حسبت فيها أسعار المساواة التصديرية في هذا التقرير كانت كالتالي:

الجدول 2-5 مراجع حساب أسعار المساواة للمنتج النهائي الرئيسي

المنتج الرئيسي	السعر المرجعي	المصدر
لحم الغنم	قيمة وحدة الاستيراد في السعودية	المصدر : المقابلات
البطاطا	قيمة وحدة الاستيراد في أسواق الخليج و أوروبا	المصدر : المقابلات
الفستق الحلبي	قيمة وحدة الاستيراد على الحدود اليونانية والسويدية	المصدر : الفاو ستات

المصدر : معد التقرير

2-5-2 حساب الأسعار الاجتماعية لمدخلات الانتاج القابلة للتجارة

حسبت الأسعار الاجتماعية للمستلزمات القابلة للتجارة الرئيسية مثل المدخلات الزراعية المدعومة من قبل الدولة عن طريق حساب نسبة الدعم المقدمة لتلك المستلزمات وإضافتها لأسعار المستلزمات في السوق أما في حال المستلزمات المطبق عليها ضريبة تحذف الضريبة من أسعار المستلزمات . وبمقارنة الأسعار المحلية والعالمية للطاقة تبين أن هناك فرق 43% لصالح المتعاملين السوريين حيث أن سعر المساواة للديزل 12.22 ل.س/لتر بينما سعر السوق المحلية 7 ل.س/لتر . وهذا يعني أنه بدلاً من بيع الوقود المنتج بسعر 12.22 ل.س يحصل الاقتصاد السوري على 7 ل.س فقط مقابل اللتر ، وبالتالي فهو يقدم دعماً بقيمة 5.22 ل.س/لتر للمستهلكين السوريين ، أي ما يعادل 43% من سعر المساواة . هذا يعني أن هناك تحويل من قطاع إنتاج الوقود إلى باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى .

الجدول 2-6 حساب محتوى سعر الديزل من الدعم

الوحدة	العملة	القيمة	السعر
للبرميل	دولار	30	السعر العالمي للنفط الخام
للتر	دولار	0.19	
		1.25	معامل التحويل من نفط خام إلى ديزل
	USD	0.24	سعر الصرف من الدولار إلى الليرة السورية
	ل.س	51.5	سعر الصرف من الدولار إلى الليرة السورية
للتر	ل.س	12.22	سعر مساواة الديزل
للتر	ل.س	7	سعر السوق في سورية
		43%	محتوى الدعم منسعر المساواة

المصدر : دراسة الميزات النسبية 2003 فريدريك لانسون

كما ويشكل تخفيض قيمة الرسم الذي يدفعه المزارعون المستفيدون من شبكات الري الحكومية دعماً حكومياً هاماً على المستلزمات . وبناءً على البيانات التي تم جمعها سابقاً من قبل المركز فإن إجمالي تكاليف الري يقدر بحوالي 8700 ل.س/هكتار سنوياً بينما يدفع المزارعون حوالي 3500 ل.س/ هكتار فقط .

كما قدر الدعم المقدم من الحكومة لقطاع الأغنام حوالي 30% على جزء الأعلاف المقدم من قبل المؤسسة العامة للأعلاف ، حيث هناك فارق كبير بين أسعار السوق السائدة وأسعار المؤسسة حيث وصل سعربيع الكغ الواحد للشعير في السوق 12ل. س في حين سعر المبيع في المؤسسة 8 ل .س وكذلك النخالة سعر مبيع الكغ الواحد في السوق 8 ل .س للكغ في حين أنه سعر بيع الكغ في المؤسسة 5 ل .س علماً أن الكميات المقدمة من قبل المؤسسة محدودة واستمرت سياسة الدولة في تقديم جزء هام من الخدمات البيطرية المتمثلة بتقديم جزء من اللقاحات والأدوية البيطرية بشكل مجاني من قبل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي عبر المراكز البيطرية التابعة إلى مديرية الصحة الحيوانية وتقديم اللقاحات المنتجة محلياً والمستوردة لكامل الثروة الحيوانية. وقد قدر الدعم المقدم من قبل الحكومة للخدمات البيطرية 1.7%

أما بالنسبة لمستلزمات الإنتاج المستوردة فقد تم استخدام الرسم الجمركي الموحد لحساب السعر الاجتماعي بعد حذف الضرائب المفروضة عند الاستيراد .

يبين الجدول 2-7 قائمة بالمعاملات المطبقة من أجل حساب السعر الاجتماعي للمستلزمات القابلة للتجارة وذلك بخصم الرسم الموحد على المستلزمات المستوردة وبإضافة الدعم المطبق على بعض المستلزمات وبعض العمليات الزراعية .

الجدول 2-7 قائمة بالمعاملات المطبقة لاشتقاق السعر الاجتماعي للمستلزمات القابلة للتجارة من الأسعار الملاحظة

المادة	الرسم/الدعم الضمني	المرجع (الرمز المنسق)
	التكاليف الثابتة	
بناء	%30	تخمين
مولدة	%1.7	8704
وسائل تحميل	%10	8427
شاحنة 5- 20 طن	%14.5	8704
سيارة مغلقة	%50.5	8704
أنابيب	%47	3917
براد	%7	8418
آليات زراعية	%1.7	8433
تكاليف ري من الأبار	%30	محسوب
	المدخلات الوسيطة	
بذار	%1.7	3102
أسمدة ومستلزمات كيماوية	%1.7	3102
عمل آلي	%18	تخمين
شعير	%1.7	2305
ذرة صفراء	%1.7	2307
نخالة	%7	2302
فيتامين	%1.7	2307
معادن	%5	2512
فول الصويا	%1.7	2307
رعاية بيطرية	%1.7	2307
خلائط مركزة	%1.7	2307
أدوية بيطرية	%1.7	2307
	تكاليف أخرى	
صيانة (مع قطع غيار)	%20	8708
قطع غيار لوحدها	%20	8708
نقل	%18	محسوب
كهرباء	%13	محسوب
وقود	%40	محسوب
اتصالات	%10	تخمين
تعبئة	%23.5	3923
تكاليف الري من الشبكات	%0.6	محسوب
تكاليف الري بالضخ	%35	محسوب
صيانة تجهيزات التنقيط	%35	محسوب

المصدر : دراسة الميزات النسبية 2003 فريدريك لانسون

2-5-3تعديل العوامل المحلية

إن تقدير القيمة الاجتماعية للعوامل المحلية صعب حيث لايمكن مقارنتها مثل المستلزمات القابلة للتجارة بالأسعار العالمية لذلك تقدر بحساب تكلفة الفرصة البديلة أو بتعديل أسعارها الخاصة وفق القوانين الرسمية المطبقة على تلك الموارد ، فبالنسبة لسوق رأس المال ، بلغ سعر الفائدة على الإيداعات في المصرف التجاري السوري بـ 7% سنوياً ، وقد استخدم هذا السعر لحساب تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال المستخدم في عملية الإنتاج بالأسعار الخاصة ، بينما طبق سعر الفائدة بالسعر الاجتماعي بـ 3% والذي يمثل المكافئ للسعر المثقل المحسوب من قبل صندوق النقد الدولي (IMF) للاقتصاديات الصناعية الآسيوية الحديثة .

أما بالنسبة لسوق العمل تم افتراض عدم وجود تشوهات في سوق العمل وأن الأجور الحالية لمهمات مختلفة تعكس تكلفة الفرصة البديلة الحقيقية للعامل في حين أن توزع العمالة بين عمالة مدربة ودائمة وعمالة غير مدربة وموسمية

حسبت من أجل حساب الضريبة المفروضة على العمالة الدائمة (التأمينات الاجتماعية (3%) يدفعها صاحب العمل , صندوق التقاعد (14%) يدفعها صاحب العمل و7% يدفعها العامل) والتي تساوي الأجر المدفوع للعامل من قبل صاحب العمل مقسوماً على معامل التصحيح (26%)

1-3 النتائج

يلخص الجدول 3-1 نتائج أداء النظم الممثلة للسلع المدروسة من حيث الربحية المالية والكفاءة الاقتصادية بالإضافة إلى مؤشرات مصفوفة تحليل السياسات محسوبة لطن واحد من المنتج الرئيسي .

الجدول 3-1 مؤشرات مصفوفة تحليل السياسات للنظم المختلفة لطن واحد من المنتج الرئيسي

السلعة	الربحية المالية	الربحية الاجتماعية	FCB	DRC	NPC	EPC	ESP
نظام الفستق بقشره, بعل, مصدر إلى أوربا	89,635	77,769	0.668	0.551	1.31	1.376	0.044
نظام الفستق لب بعل مصدر إلى أوربا	1,479	8,572	0.997	0.97	1.4	1.52	-0.014
نظام الفستق بقشره, مروي تنقيط, مصدر إلى أوربا	104,439	76,270	0.543	0.534	1.298	1.396	0.105
نظام الفستق بقشره, مروي رذاذ, مصدر إلى أوربا	91,133	63,769	0.588	0.586	1.298	1.436	0.102
نظام البطاطا الربيعية الموضبة و المصدرة للخليج	3496	14885	0.593	0.23	0.55	0.46	-0.84
للحم الغنم المورد إلى الأسواق الإقليمية	71	90	0.65	0.566	0.97	0.98	0.074 -

المصدر : معد التقرير

1-1-3 الربحية المالية

تقاس الربحية المالية بمعامل نسبة التكلفة على المنفعة المالية (FCB) وهي قيمة العوامل المحلية مقابل الفارق بين الإيراد مطروحاً منه المستلزمات القابلة للتجارة محسوبة بأسعار السوق [FBC=C/(A-B)] . وإذا كانت النسبة أعلى من 1 فهذا يعني أن النظم تستهلك قيمة أكبر من العوامل المحلية من تلك الثروة المتولدة أو القيمة المضافة وعندئذ لايكون النظام مربحاً[5] ، وإذا كانت الـ 1>FBC يكون النظام مربحاً ، لذا فتكون النظم الأكثر تحقيقاً للربح هي النظم التي تكون نسبة التكلفة على المنفعة المالية أقرب من الصفر . يشير الجدول 3-1 إلى أن جميع النظم المدروسة حققت ربحاً مالياً في عام 2005 والذي اتخذ كسنة مرجعية وأن معامل التكلفة على المنفعة المالية أقل من 1، وفيما يلي ترتيب تنازلي لأكثر النظم ربحية : نظام الفستق بقشره مروي بالتنقيط 0.543 ،يليه نظام الفستق بقشره مروي بالرذاذ 0.588 ، نظام البطاطا الربيعية الموضبة والمصدرة للخليج 0.593 ، لحم الغنم المسمن 0.65 ، نظام الفستق بقشره بعل 0.688 ، وأخيراً نظام الفستق لب بعل 0.99 .

---

[5]- إن القيمة المضافة لسلسلة سلعية ما هي قيمة الإنتاج مطروحاً منها قيمة المستلزمات القابلة للتجارة والمستخدمة في عمليات الإنتاج ولكن تلك التي تم إنتاجها في سلاسل أخرى وبالتالي فهي يجب أن لاتحسب من ضمن القيمة الإضافية المتحققة من قبل السلسلة السلعية المدروسة .

وبالمعنى المطلق فإن أعلى ربح بالأسعار الخاصة يتحقق من إنتاج طن من الفستق الحلبي 89 ألف ل.س يليه إنتاج طن من لحم الغنم العواس 7000 ل.س ومن ثم من إنتاج طن من البطاطا الربيعية الموضبة 3500 ل.س وأخيراً نظام الفستق الحلبي اللب والمزروع بعلاً 1500 ل.س للطن ،

3-1-2 الربحية الاقتصادية(الكفاءة الاقتصادية)

تقاس الكفاءة الاقتصادية بمعامل نسبة تكلفة الموارد المحلية (DRC) هي قيمة العوامل المحلية مقابل الفارق بين الإيراد مطروحاً منه المستلزمات القابلة للتجارة محسوبة بالأسعار الاجتماعية [DRC=G/(E-F)] ويعتبر هذا المعامل مقياساً لمستوى الميزات النسبية المتحققة من قبل النظم المختارة. فإذا كانت تلك النسبة أعلى من الواحد فهذا يعني أن النظام لايتمتع بالميزة النسبية وأن النظام يستهلك قيمة أكبر من العوامل المحلية من الثروة المتولدة أو القيمة المضافة وعندئذ لايكون النظام مربحاً بينما إذا كانت أدنى من الواحد يكون النظام متمتعاً بالميزة النسبية ويقال عن النظام أنه كفء من الناحية الاقتصادية .

وتشكل نسبة التكلفة على المنفعة الاجتماعية (SCB) مؤشراً آخر على مستوى الميزة النسبية . ويتم حسابها من خلال تقسيم إجمالي المدخلات القابلة للتجارة والعامل المحلي على العائد [(F+G)/E] بالأسعار الاجتماعية . ويتم تفسيرها مثل الـ DRC أي أن الـ SCB التي تفوق الواحد تشير إلى أن النظام المختار لايتمتع بالميزة النسبية .لذلك فإن مؤشر SCB دائماً متوافق مع مؤشر DRC حيث أنه عندما تكون الـ DRC لنظام ما أكبر من الواحد تكون الـ SCB أكبر من الواحد حكماً . وقد تم تطوير الـ SCB كبديل عن الـ DRC نظراً لأنه اتضح أن مؤشر الـ DRC ينطوي على بعض الانحياز عند تصنيف الميزة النسبية لنظم مختلفة وذلك لصالح الفعاليات التي تضم محتوى أعلى من المدخلات القابلة للتجارة مقارنة بالعوامل المحلية. وبمقارنة معامل تكلفة الموارد المحلية للنظم المدروسة فقد احتل نظام إنتاج البطاطا الربيعية الموضبة والمصدرة للخليج المرتبة الأولى وقد كانت قيمة الـ DRC أقل مايمكن 0.23 أي أن انتاج البطاطا يتمتع بميزة نسبية قوية يليه إنتاج الفستق الحلبي بقشره بعل DRC = 0.55 ومن ثم نظام تسمين غنم العواس DRC = 0.56 وأخيراً نظام إنتاج الفستق اللب والذي يتمتع بميزة نسبية ضعيفة DRC = 0.99 أي قريب من الواحد .

وأن أعلى ربح مطلق وبالأسعار الاجتماعية حققه نظام تسمين لحم الغنم العواس ، حيث حقق الطن الواحد ربحاً وقدره 90 ألف ل.س في حين أن الفستق بقشره حقق 89 ألف ل.س والبطاطا حققت 15 ألف ل.س للطن الواحد وأخيراً الفستق الحلبي اللب 8600 ل.س للطن

وبالرجوع إلى النتائج المذكورة بالجدول 3-1 وبمقارنة معامل التكلفة على المنفعة المالية (FCB) مع معامل تكلفة الموارد المحلية (DRC) يتبين أن جميع النظم أكثر ربحية بالأسعار الخاصة منها بالأسعار الاجتماعية .

3-1-3 تحويل الموارد

هناك أربع مؤشرات في مصفوفة تحليل السياسات خاصة بتقدير نسب التشوهات والتحويلات من وإلى النظم المدروسة الناتجة عن السياسات المطبقة وتشوهات الأسواق .

المؤشر الأول: معامل الحماية الاسمية (NPC) وهو يقيس مستوى حماية المستلزمات القابلة للتجارة من خلال النظر إلى نسبة الإيراد بالسعر الخاص على الإيراد بالسعر الاجتماعي (السعر الموازي) [NPC=A/E] . وعندما تكون تلك النسبة أعلى من 1 فهذا يعني أن النظام يتمتع بالحماية حيث أنه يحصل على إيراد أعلى بالأسعار الخاصة منه بالأسعار الاجتماعية وعلى العكس من ذلك فإذا كانت النسبة أقل من 1 فهذا يعني أن النتاج الرئيسي يحظى بقيمة أقل بالأسعار الخاصة مما يؤدي إلى تحويل الموارد من النظام المنتج إلى بقية قطاعات الاقتصاد أي أن النظام خاضع للضريبة. تشير النتائج إلى أن جميع النظم تتمتع بمعامل حماية فعال أعلى من الوحدة وبالتالي فهي تستفيد بشكل عام من التحويل الإيجابي للموارد من بقية القطاعات الاقتصادية باستثناء نظامي تسمين لحم غنم العواس ونظام البطاطا الربيعية الموضبة والمصدرة للخليج وأن أكثر النظم حماية هو نظام الفستق لب بعل مصدر إلى أوربا حيث بلغ معامل الحماية الاسمي 1.4 أي أن هذا النظام يحقق عائداً أعلى بالأسعار الخاصة مما يجب أن يحققه في حال غياب سياسات الدعم وتشوهات الأسواق وبنسبة 40% يليه نظام الفستق بقشره بعل مصدر إلى أوربا NPC= 1.31 ومن ثم نظامي الفستق بقشره مروي بالتنقيط والرذاذ ومصدر إلى أوربا NPC= 1.298 .

المؤشر الثاني: معامل الحماية الفعالة (EPC) وهو يقارن القيمة المضافة بالأسعار الخاصة بالقيمة المضافة بالأسعار الاجتماعية [EPC=(A-B)/(E-F)] مما يوفر الرقم القياسي لمستوى التشوه التجاري في كل من المستلزمات والمنتجات القابلة للتجارة كما أنه يوفر مقياساً أكثر دقة لمستوى الحماية من ذلك الذي يوفره معامل الحماية الاسمية . وعندما تكون النسبة أعلى من 1 فهذا يعني أن النظم المختارة محمية (مدعومة) بينما عندما تكون أدنى من 1 فهذا يعني أن النظام يحقق فائدة أقل في ظل أسعار السوق من تلك التي يحققها في ظل الأسعار الاجتماعية . وبالرجوع إلى النتائج يتبين أن إنتاج طن واحد من البطاطا الربيعية الموضبة والمصدرة يحقق قيمة مضافة بالأسعار الاجتماعية أعلى من تلك المتحققة بالأسعار الخاصة أي أن هذا النظام لايخضع لحماية وقد بلغ معامل الحماية الفعال 0.46 في حين بلغ معامل الحماية الفعال لنظام لحم غنم العواس 0.98 أي أن هذا النظام غير مشوه حيث أن القيمة المضافة المتولدة عن إنتاج طن بالأسعار الاجتماعية تساوي تقريباً (أكثر بقليل) من القيمة المتولدة بالأسعار الخاصة . في حين أن أكثر النظم حماية هي نظام الفستق لب بعل مصدر إلى أوربا EPC =1.52 يليه نظام الفستق بقشره, مروي رذاذ, مصدر إلى أوربا 1.436 EPC=،نظام الفستق بقشره مروي تنقيط, مصدر إلى أوربا EPC=1.396 , وأخيراً نظام الفستق بقشره, بعل, مصدر إلى أوربا 1.376

المؤشر الثالث: معامل الدعم المعادل للمنتج (EPS) وهو نسبة إجمالي صافي الدخل (L) على الإيراد بالأسعار الخاصة [EPS=L/A] . يشير هذا المؤشر إلى حصة الدخل المتحققة (أو الخسارة) في النظام نظراً للفارق بين السياسات الحالية أو تشوهات السوق إذا كان موجباً فهو يدعم المنتج و إذا كان سالباً فهو يدعم المستهلك . وقد تم استخدام هذه النسبة على نطاق واسع كأداة لقياس ومتابعة المستوى الإجمالي للحماية المقدمة لقطاع ما خلال مفاوضات التجارة . (W.A. Master 2003)

المؤشر الرابع : معامل دعم المنتج (SRP) يقيس أثر السياسات وتشوهات الأسواق على زيادة أو انخفاض إجمالي إيرادات النظام بالأسعار الاجتماعية ، أي حجم الاختلاف من الوضع المرجعي بالأسعار الاجتماعية إلى الوضع الحالي بأسعار السوق ، وبذلك فهو يوفر مقياساً آخر لحجم التحويلات بين النظم المختارة وبقية الاقتصاد . وعندما يكون

إجمالي التحويلات موجباً (L>0) فإن هذا مؤشراً على أن تزايد حجم السعر العالمي الذي سيكون مطلوباً لنظام مختار يتمتع بميزة نسبية.

وبالنظر إلى بنية تحويلات الموارد تلك فإن أعلى نسبة من التحويلات تنجم عن تشوهات الأسعار الناتجة عن نوعية المنتج بالنسبة للحم الغنم والبطاطا في الأسواق المستهدفة والتي تزيد الإيرادات ، بينما التشوهات التي تؤدي إليها السياسات الحالية واختلالات السوق فلها انعكاس أقل على قيمة المستلزمات القابلة للتجارة .

2-3 مقارنة نظم الفستق الحلبي المدروسة

إن تفسير مؤشرات المصفوفة يكون أكثر فعالية عندما يتم عن طريق المقارنة بين سلاسل سلعية مختلفة . وبمقارنة السلاسل السلعية للنظم الممثلة للفستق الحلبي يمكننا استخلاص النتائج التالية:

3-2-1الربحية المالية

تشير النتائج المذكورة أعلاه وفق الجدول 3-1 إلى أن جميع النظم الممثلة المدروسة للفستق الحلبي تحقق ربحاً بأسعار السوق أي أن الفستق الحلبي منتج مربح في ظل السياسات الحالية المطبقة . وبالأرقام يحقق نظام الفستق بقشره مروي تنقيط ومصدر إلى أوروبا أعلى ربحية بأسعار السوق علماً أن هذا النظام لايمكن اعتباره نظام مروي بحت بل هو نظام بعلي معتمد على الري التكميلي وفيما يلي ترتيب تنازلي للربحية المالية لنظم الفستق المدروسة:نظام الفستق بقشره مروي بالتنقيط ومصدر إلى أوروبا حقق الطن الواحد ربحاً قدره 104 ألف ل.س بأسعار السوق يليه نظام الفستق بقشره مروي بالرذاذ ومصدر إلى أوربا حقق الطن الواحد ربحاً قدره حوالي 91 ألف ل.س ثم نظام الفستق بقشره بعل ومصدر إلى أوربا حقق ربحاً قدره حوالي 90 ألف ل.س ,وأقل نظام يحقق ربحاً بأسعار السوق هو نظام الفستق لب بعل مصدر إلى أوربا حيث حقق ربحاً طفيفاً قدره 1500 ل.س للطن الواحد .

3-2-2 الربحية الاجتماعية

أما بالنسبة للربح المحقق بالأسعار الاجتماعية فقد حقق نظام الفستق بقشره بعل والمصدر إلى أوربا أعلى ربحية بالأسعار الاجتماعية قدرها 78 ألف ل.س للطن الواحد يليه نظام الفستق بقشره مروي بالتنقيط ومصدر إلى أوربا فقد حقق الطن الواحد ربحاً قدره 76 ألف ل.س للطن الواحد يليه نظام الفستق بقشره المروي رذاذ ومصدر إلى أوربا فقد حقق الطن الواحد ربحاً قدره 64 ألف ل.س بينما الفستق اللب البعل كانت ربحيته الاجتماعية أقل وبفارق واضح من النظم الأخرى حيث حقق الطن الواحد ربحاً لايتجاوز 1500 ل.س

3-2-3 الكفاءة الاقتصادية

ومن الملاحظ أن معامل تكلفة الموارد المحلية المحسوبة لنظم الفستق الحلبي بقشره والتي تقيس تكلفة الوحدة الواحدة من القيمة المضافة بالأسعار الاجتماعية جميعها أقل من الواحد أي أن نظم الفستق بقشره البعل تتمتع جميعها بميزة نسبية قوية حيث أن معامل تكلفة الموارد المحلية (DRC) أقل من الواحد وهذا يعني أنه في عام 2005 التي اتخذت

كسنة مرجعية جميع نظم الفستق بقشره تتمتع بكفاءة اقتصادية عالية وفيما يلي ترتيب تنازلي لأكثر النظم كفاءة : فستق بقشره مروي رياً تكميلياً وبالتنقيط ، فستق بقشره مروي رياً تكميلياً وبالرذاذ ، فستق بقشره بعل وقد بلغ معامل تكلفة الموارد الطبيعية بالأسعار الاجتماعية لتلك النظم 0.534 و 0.551 و 0.688على التوالي.

وبمقارنة النظم المذكورة أعلاه يمكننا القول أنه هناك كفاءة اقتصادية في إنتاج الفستق الحلبي بقشره بعل مع العلم أن هذا المحصول يحتاج إلى ريات تكميلية وأن تقنية الري المطبقة بالتنيقط أكثر كفاءة من تقنية الري بالرذاذ في حين أنه لايوجد كفاءة اقتصادية في عملية إنتاج الفستق اللب وذلك بسبب النوعية وعدم كفاءة عمليات مابعد الحصاد .

3-2-4 تحويل الموارد

إن الـ FCB الأقل مقارنة بالـ DRC في نظام الفستق بقشره بعل يشير إلى أن هذا النظام أكثر ربحية بالأسعار الخاصة منها بالأسعار الاجتماعية كما أن معامل الحماية الفعال في هذا النظام أعلى من الوحدة وبالتالي فهو يستفيد بشكل عام من التحويل الإيجابي للموارد من بقية القطاعات الاقتصادية وهذا ناتج عن دعم مستلزمات الإنتاج في هذا القطاع (دعم الغراس ودعم الوقود) . أما الـ EPS الذي يقارن حصة الإيرادات التي يحصل عليها كل نظام نظراً لتحويل الموارد من بقية قطاعات الاقتصاد تكون في أعلى نسبة في نظام الفستق الحلبي اللب البعل حوالي 50% وحوالي 40% في نظم الفستق الأخرى .

3-3 نقاط التحول والتوازن

نقطة التحول هي النقطة التي تتساوى عندها العوائد والتكاليف المتغيرة. وقد حسبت لكل من معامل التحويل وسعر المنتج الرئيسي. ويبين الجدول الفرق بين قيمة نقطة التحول والقيمة الحالية كنسبة مئوية والتي تعتبر كمؤشر لحساسية كل متغير، كلما كانت النسبة أعلى كلما كانت نتائج مصفوفة تحليل السياسات أعلى في حساسيتها لهذا المتغير أو مجموعة المتغيرات. ويبين الجدول المذكور أنه في نظام التسمين المدروس تبقى الميزة النسبية محققة حتى لو انخفضت إنتاجية المربي(1020كغ) من اللحم إلى 86% (عندها يصبح معامل التحويل 874 كغ لحم لإنتاج 34 حمل معد للتسمين) وكذلك لو انخفض سعر كغ لحم مسمن من 130ل.س كغ إلى 92 ل.س إلى نسبة 57% (باستثناء سعر السلعة الوسيطة) هذا بأسعار السوق في حين أنه بالأسعار الاجتماعية فهناك مرونة أعلى حيث أن أدنى انتاجية يستطيع المربي تغطية التكاليف المتغيرة هي 617 كغ وأدنى سعر هو78 ل.س /كغ مع بقاء باقي عوامل لإنتاج الأخرى ثابتة

وكذلك الأمر بالنسبة لإنتاج البطاطا الربيعية الموضبة والمصدرة للخليج تبقى الميزة النسبية محققة حتى لو انخفضت الغلة إلى نسبة 93% (أي أن تصل غلة البطاطا الربيعية إلى 29 طن/هكتار) وكذلك لو انخفض سعر كغ البطاطا الربيعية والموضبة إلى نسبة 89% أي أن يصل سعر كيلو البطاطا الربيعية الموضبة والمصدرة للخليج 12 ل.س/كغ عند هذا السعر يبدأ المنتج لتلك السلعة باستهلاك الأصول الثابتة وعندها يصبح النشاط غير اقتصادي هذا بأسعار السوق في حين أنه بالأسعار الاجتماعية فهناك مرونة أعلى حيث أن أدنى غلة هي 13 طن/هكتار في حين أن أدنى سعر يستطيع المنتج تغطية تكاليفه المتغيرة هو 10 لـ.س /كغ بالنسبة للبطاطا الربيعية الموضبة والمصدرة للخليج . كما ويطبق نفس التحليل وحسب الجدول بالنسبة لنظام الفستق البعل المروي رياً تكميلياً بالتنقيط.

الجدول 3-2 نقاط التحول والتوازن

البيان	سعر السوق	السعر الاجتماعي
إنتاج اللحم	874 0.86	617 0.6
سعر الناتج النهائي (ل.س/كغ)	92 0.57	78 0.46
الغلة (بطاطا)	29.31 0.93	13.12 0.42
سعر الناتج النهائي	12022 *0.89*	10250 0.46
الغلة (فستق حلبي)	1.17 0.62	1.20 0.61
سعر الناتج النهائي	129813 0.63	165561 0.61

المصدر: معد التقرير

4-3 تحليل الحساسية

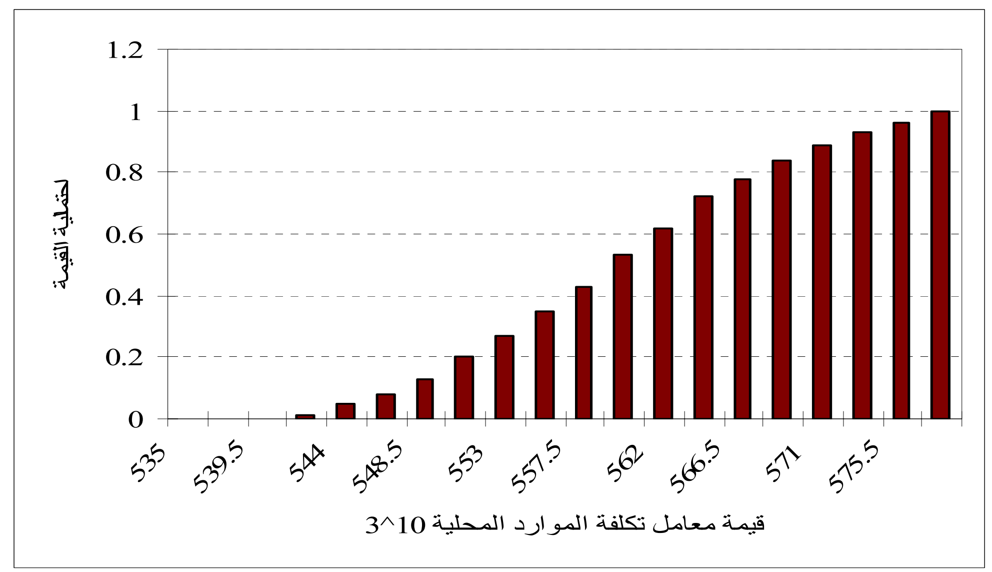
اعتمدت أرقام مصفوفة تحليل السياسات ومؤشراتها على متغيرات تم أخذ قيمها الحالية حسب السياسات والفرضيات المطبقة في نفس الفترة وهذه المتغيرات هي: الغلة أسعار المساواة. سعر الفائدة (بالسوق والاجتماعي) أسعار الصرف

إن العديد من هذه المتغيرات تتباين على مر السنين متأثرة بالظروف المناخية وتغيرات العرض والطلب ، لذلك كان من المهم إجراء تحليل الحساسية من أجل فهم حساسية مؤشرات مصفوفة تحليل السياسات لأي تغير في المتغيرات الآنفة الذكر . وأهم المؤشرات المحددة للميزة النسبية التي أخذت بعين الاعتبار من أجل تقييم أثر تبدل المتغيرات عليها هي :

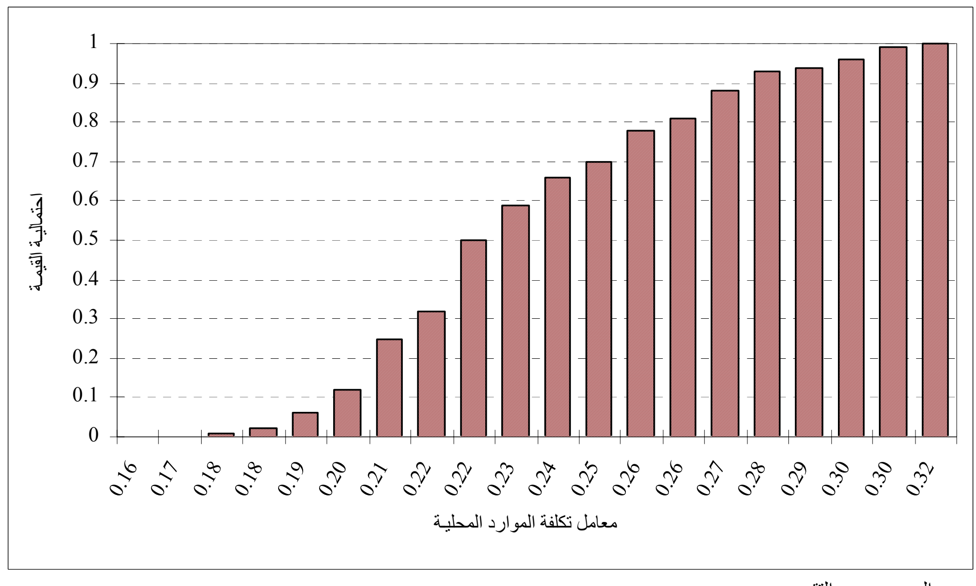
- معامل التكلفة على المنفعة بأسعار السوق.
- معامل تكلفة الموارد المحلية.
- معامل التكلفة على المنفعة بالأسعار الإجتماعية.
- معامل الحماية الفعال.
- معامل دعم المنتجين.

وباستخدام برنامج Risk @ يمكن تحديد التغير النسبي لأحد أهم مؤشرات مصفوفة تحليل السياسات منسوباً على التغير النسبي للمتغيرات المتعلقة بالإنتاج (إنتاجية المربي ، معاملات التحويل ، سعر الصرف ، وأسعار المساواة) من خلال استخدام هذا البرنامج تبين أن احتمالية وجود ميزة نسبية في نظام تسمين أغنام العواس ونظام البطاطا الربيعية الموضبة والمصدرة للخليج 100% حسب تغيرات البيانات الفنية السابقة وللسنوات العشر السابقة (الشكل1.4 &2.4) . في حين أن احتمالية وجود ميزة نسبية بالنسبة لنظام الفستق اللب البعل لاتتجاوز 10% مما يدل على أن هذا النظام لايملك ميزة نسبية قوية حسب تغيرات البيانات الفنية السابقة وللسنوات العشر السابقة

الشكل 4-1 احتمالية قيم الـ DRC لنظام لحم غنم العواس



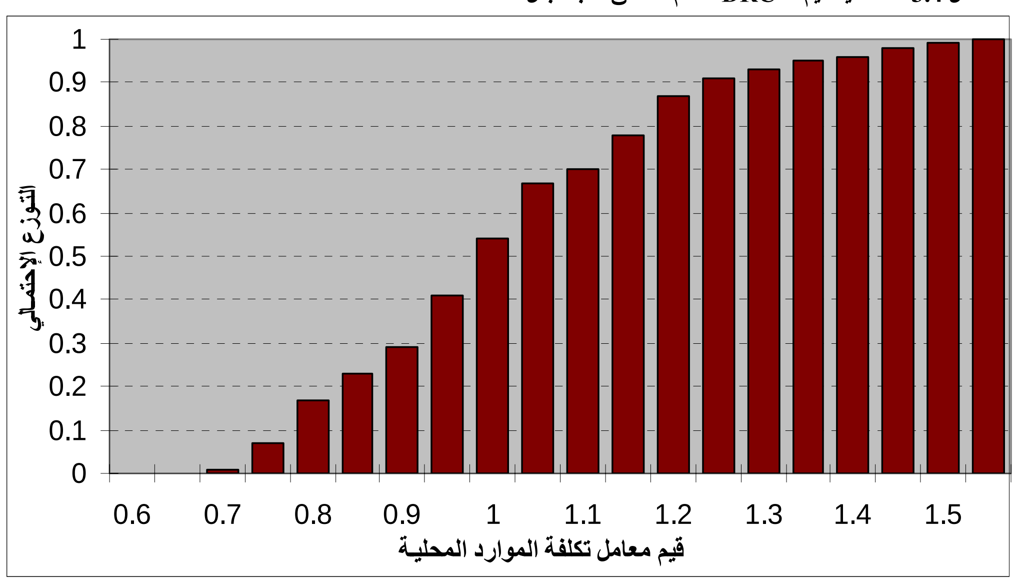
الشكل 2.4 احتمالية قيم الـ DRC لنظام البطاطا الربيعية الموضبة والمصدرة للخليج



المصدر: معد التقرير

من خلال تحليل الحساسية لنظام الفستق اللب البعل القيمة الاحتمالية للـ DRC موضحة في الشكل 4.4 حيث كانت القيمة العليا التي يمكن الحصول عليها 1.56 والدنيا 0.69 والمتوسط 1.01. ونلاحظ أيضاً 55% من توزع الـ DRC أقل من الواحد, بمعنى أنه ضمن تغير المعطيات بفارق 20% أعلى أو أقل فإن احتمالية هذا النظام 55% أن يملك ميزة نسبية.

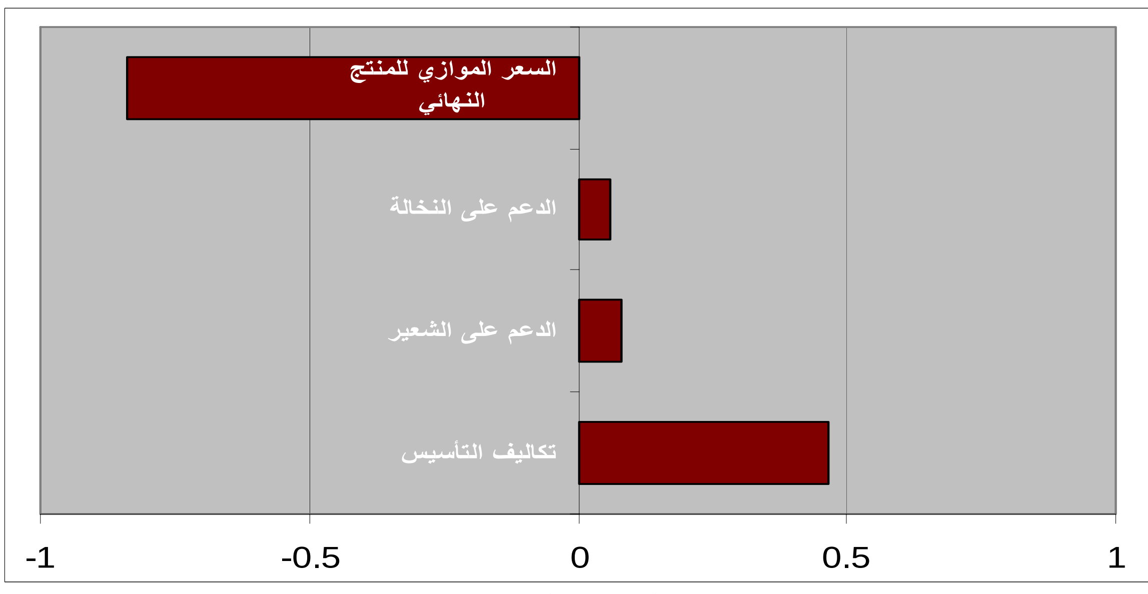
الشكل 3.4 احتمالية قيم الـ DRC لنظام الفستق اللب البعل



المصدر: معد التقرير

يوضح الشكل 4-4 علاقة المتغيرات الآنفة الذكر بالنسبة لمعامل تكلفة الموارد المحلية لنظام لحم الغنم وكان أكثر المتغيرات تأثيراً على معامل تكلفة الموارد المحلية هو السعر الموازي للمنتج النهائي والعلاقة سلبية وقد بلغ معامل الارتباط 0.686 أي أنه إذا زاد السعر الموازي للحم الغنم 1% تنقص قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية بنسبة 0.686 وتزداد الميزة النسبية لهذا النظام بينما زيادة تكاليف التأسيس بنسبة 1% سوف يزيد قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية بنسبة 0.55

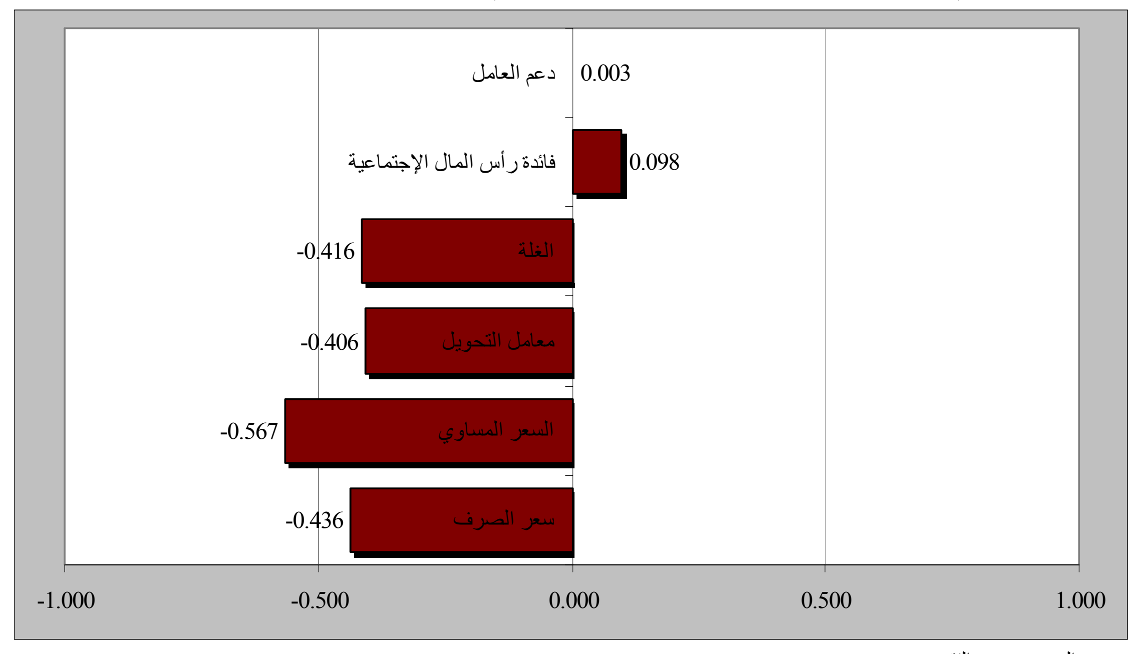
الشكل 4-4 أهم المتغيرات المؤثرة على معامل تكلفة الموارد المحلية لنظام لحم الغنم



المصدر : معد التقرير

الشكل 4-5 يوضح قوة الإرتباط بين معامل تكلفة الموارد المحلية (DRC) والمتغيرات المختلفةلنظام الفستق الحلبي . حيث أنه يوجد علاقة عكسية قوية بين الـ DRC وسعر المساواة (الاجتماعي) وسعر الصرف والغلة ومعامل التحويل. في حين أن الـ DRC أقل حساسية وبعلاقة طردية مع سعر الفائدة الاجتماعي. على سبيل المثال زيادة قيمة سعر المساواة 1% يؤدي إلى انخفاض قيمة DRC بمقدار0.567% وبالتالي زيادة قوة الميزة النسبية لهذا النظام (الشكل 4-2 يوضح قوة الإرتباط).

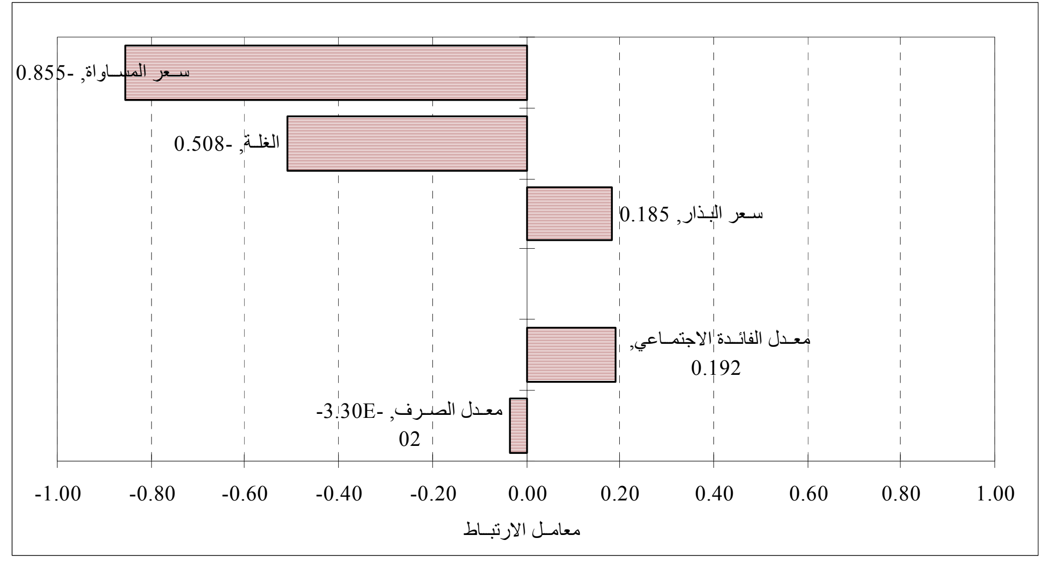
الشكل4-5 أهم المتغيرات المؤثرة على معامل تكلفة الموارد المحلية لنظام الفستق اللب البعل



المصدر : معد التقرير

يبين الجدول 4-6 تحليل الحساسية لمعامل تكلفة الموارد المحلية عند تغير العوامل الأكثر تأثيرا" على السلسلة التسويقية للبطاطا الربيعية الموضبة والمصدرة لدبي. وبالنتيجة، تبين أنه يوجد علاقة عكسية بين DRC وسعر المساواة الاجتماعي والغلة ومعدل الصرف وعلاقة طردية مع سعر البذار وسعر الفائدة الاجتماعي. على سبيل المثال، زيادة القيمة الحالية لسعر المساواة بمقدار الضعف يؤدي إلى انخفاض DRC بمقدار 0.85 وبالتالي زيادة الميزة النسبية لهذا النظام في حين أن DRC أقل حساسية وبعلاقة طردية بمقدار 0.18 مع سعر البذار.

الشكل 4-6 أهم المتغيرات المؤثرة على معامل تكلفة الموارد المحلية لنظام البطاطا الربيعية الموضبة



المصدر : معد التقرير

4-النتائج والتوصيات

تعتبر الأنظمة المدروسة كلها أنظمة منافسة ومربحة وتتمتع بميزة نسبية حيث أنها تحقق أرباحاً بأسعار السوق وبالأسعار الاجتماعية ومعامل تكلفة الموارد المحلية أقل من الواحد وهذا يشجع المنتجين للاستمرار بهذه الأنشطة وبمعنى آخر أن تكلفة الموارد المحلية بالأسعار الاجتماعية لإنتاج وحدة واحدة من المنتج النهائي أقل من القيمة المضافة المتولدة عن إنتاج هذه الوحدة في حين أن الميزة النسبية ضعيفة في نظام إنتاج الفستق اللب بعل مستورد(DRC=0.97). ويعود ذلك إلى المنافسة القوية من قبل الفستق الإيراني . الفستق البلدي اللب مرغوب بشكل كبير في الأسواق المحلية ومن قبل التجار والمصنعين يدفعون به 15-20% سعر زيادة عن الفستق المستورد . في حين أن الفروقات السالبة في سوق مدخلات الإنتاج وسوق المنتج النهائي في أنظمة لحم الغنم الحي والمصدر إلى السعودية وكذلك البطاطا الربيعية الموضبة والمصدرة إلى دول الخليج تدل على أن هذه الأسعار مشوهة نتيجة السياسات المطبقة على هذه الأنظمة مثل سياسات الضرائب المفروضة ونتيجة تفضيلات المستهلك في دول الخليج لنوعية هذه السلع على العكس من الأنظمة الأخرى والتي تعتبر مدعومة وتتلقى تحويلات من باقي القطاعات الاقتصادية .

بالنسبة لمحصول الفستق الحلبي

- البحث عن أصناف جديدة ذات معامل استخلاص أعلى وإنتاجية أعلى في المناطق البعلية ومقاومة أكثر لظاهرة المعاومة في الفستق , ومناسبة لتقشير الغلاف الخشبي بشكل ألي , وتبني زراعتها بأسرع ما يمكن . سوف يؤدي هذا إلى تحسين الإنتاج والدخل وتخفيض تكاليف الإنتاج الخاصة بالفستق الحلبي.
- المساعدة في إدخال تقانات جديدة لتقشير الغلاف الخشبي بشكل ألي , وهذه الآلية متبعة في الدول المنتجة مثل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تقديم القروض ودعم الاستثمارات الخاصة و تشجيع المصنعين

للحصول على هذه التقانات . سوف يؤدي هذا إلى تحسين نوعية الفستق الحلبي المنتج وتخفيض نفقات ما بعد الحصاد.

- يجب التنسيق مع المؤسسات العربية والعالمية والشركاء التجاريين لتحسين إنتاجية وربحية الفستق الحلبي السوري.
- يجب تنويع منتجات الفستق الحلبي حسب المحافظات والمناطق وتبني علامات تجارية للتسويق لدخول الأسواق العالمية وتحسين المنافسة والربحية.
- بناء قاعدة معلومات تسويقية خاصة بالفستق الحلبي والمتعاملين في سلسلته التسويقية لتحسين المرونة والكفاءة التسويقية ومستوى المنافسة الخاصة بالفستق الحلبي.

بالنسبة لمحصول البطاطا

- تعزيز التعاون الدولي في مجال التجارة بهدف تخفيض الرسوم وتسهيل حركة المنتجات الخاصة بقطاع البطاطا.
- توجيه المزارعين لاستخدام التقنيات الجديدة على مستوى المزرعة لإنتاج نوعية جيدة من البطاطا الخام لتلبية رغبات المستهلكين في السوق المحلية والخارجية ، ورغبات المصنعين ، ومتطلبات الجودة المطلوبة محليا" و عالميا" مثل:
  - توحيد الحجم و النوع.
  - إنتاج بطاطا خالية من الإصابات.
- توفير البذار المحسنة للبطاطا في أوقات الزراعة و بأسعار منافسة.
- وضع سياسات تضمن استقرار أسعار البطاطا تمنع تذبذب الأسعار لكافة العروات على مدار العام و بالتالي تحقيق ربح جيد على مستوى المزرعة منها:
  - تحسين التبادل التجاري للمدخلات و المنتجات الزراعية مع الدول العربية و الاتحاد الأوربي.
  - البدء بدراسة متطلبات الأسواق الخارجية من أنواع البطاطا ليصار إلى الإنتاج حسب طلب هذه الأسواق و أوقات الحاجة. على سبيل المثال التحضير لتوفير متطلبات الأسواق الأوربية حيث أن مشروع الشراكة السورية الأوروبية يضمن حصة 35 ألف/طن بدون رسوم جمركية.
  - تحسين كفاءة استخدام الموارد المائية.
  - تأمين البذار المحسن بالنوعية و الكمية المناسبة.
  - تطوير قاعدة المعلومات و البيئة التسويقية على طول السلسلة السلعية للبطاطا.

بالنسبة للحم أغنام العواس

- تكوين احتياطي وطني من الأعلاف يكفي لمدة عام كامل كحد أدنى تحسباً للكوارث والجفاف
- تكوين. احتياطي وطني من الأدوية واللقاحات
- صرف أدوية المعالجة بدوائر الصحة الحيوانية بشكل مجاني أو بأسعار رمزية .
- تحسين اللقاحات البيطرية المنتجة محلياً نوعاً وكماً .

- زيادة المقنن العلفي للأغنام بشكل يصبح 100 كغ كحد أدنى لرأس الغنم الواحد .
- العناية بالبادية وتوفير الخدمات البنية التحتية.
- تنظيم عملية الرعي بالبادية .
- التشدد بمنع التعدي على البادية بالزراعة والفلاحة مع العلم أن قرار منع الرعي مطبق استناداً إلى المرسوم 140 لعام 1970 والقانون 62 لعام 2006.

توصيات خاصة بآلية التصدير

- إيقاف التصدير نهائياً لمدة أربعة أشهر متواصلة تبدأ في 1/15 ولغاية 5/15 من كل عام ريثما تكبر الخراف وتبلغ الوزن التصديري ولضبط عملية تهريب الإناث حيث يصعب التمييز بين إناث الأغنام وذكورها وهي صغيرة العمر والحجم .
- توزيع العدد الإجمالي المراد تصديره على ثمانية أشهر أي السماح بالتصدير بالتساوي بواقع 250 ألف رأس شهرياً حتى لاتحدث اختناقات واهتزازات في السوق المحلية من حيث أسعار الخراف واللحوم حفاظاً على مصلحة المنتج والمستهلك .
- البحث عن أسواق جديدة
- اقتراح سياسة إدارة المخاطر خاصة بالقطاع الزراعي (مثل سياسة تأمين الثروة الحيوانية ضد المخاطر)
- تحديد الوزن الإفرادي للخراف المعدة للتصدير بنفس أوزان الخراف المعدة للذبح المحلي بحيث لايقل عن 40 كغ للرأس الواحد وبذلك يتوحد سعر الخراف بالسوق المحلية وينتهي وجود سعرين للخراف (ذبح – تصدير) يتأثر أحدهما بالآخر سلباً .
- حالياً يتم التصدير في القطر من خلال ثلاث مديريات جمارك وهي : مديرية جمارك دمشق – مديرية جمارك حلب – مديرية جمارك حمص . لذلك يجب مراعاة العدد الموافق على تصديره من كل مديرية جمارك حسب حيازة المنطقة من الأغنام وفق احصائيات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي أي نسبة وتناسب على أن يؤخذ بعين الاعتبار ما يلي :

1. مديرية جمارك دمشق تمنح موافقات للتصدير حسب حيازة محافظات ريف دمشق – القنيطرة – السويداء – درعا
2. مديرية جمارك حمص تمنح موافقات للتصدير حسب حيازة محافظات حمص – حماة – اللاذقية – طرطوس .
3. مديرية جمارك حلب تمنح موافقات حسب حيازة محافظات حلب - إدلب – الحسكة – دير الزور – الرقة .

مع ملاحظة أن 75% هم من تجار الأغنام الحقيقين من محافظة حلب ويصدرون من خارجها وبذلك لايتركز التصدير من أمانة واحدة كما هو حاصل الآن حيث يتعذر على أي لجنة مهما بلغ عددها وخبرتها مراقبة أكثر من عشرة آلاف رأس يومياً وبالتالي يأخذ الخطأ محله بصورة تلقائية

- توحيد المعايير والقضايا الإجرائية في فروع المصرف التجاري في كل المحافظات لدى منح التسهيلات المصرفية لتجار الأغنام
- حصر تصدير الأغنام من أمانات جمارك من الدرجة الأولى على أن تكون مجهزة بعدد كاف من الزرائب لايقل عن 25 زريبة تسمح بإنزال الأغنام وتحميلها وإطعامها وسقايتها وفحصها من الناحية الصحية البيطرية وتحديد عرقها وجنسها ووزنها لدى الكشف عليها بيطرياً وجمركياً. ولتحديد إمكانية الأمانات وجاهزيتها للقيام بالعملية التصديرية تشكل لجنة لدراسة هذا الأمر ولتحديد الأمانات التي يسمح بالتصدير منها ولتطبيق الشروط الفنية والتعليمات والأنظمة النافذة تشكل لجنة من الجهات التالية :
    1. وزارة الاقتصاد والتجارة
    2. وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي
    3. المديرية العامة للجمارك
    4. اتحاد الفلاحين

وذلك لضبط العملية التصديرية بشكل كامل ودقيق

- حصر لجان الكشف على الأغنام المعدة للتصدير في الحرم الجمركي على الجهات ذات العلاقة وهي :
    1. الجمارك وهي الجهة المسؤولة عن الكشف الجمركي والقضايا الإجرائية الأخرى
    2. الصحة الحيوانية وهي المسؤولة من الناحية الفنية والصحة البيطرية
    3. اتحاد الفلاحين كجهة رقابية ذات العلاقة بتربية الأغنام وكل ما يمت إليه بصلة
- التأكيد على تطبيق الأنظمة المرعية بعدم الكشف على الأغنام المعدة للتصدير بعد غروب الشمس منعاً للتلاعب بالجنس ونوع الأغنام .
- التأكيد على تطبيق الإتفاقية المبرمة بين وزارتي الزراعة السورية والسعودية المتضمنة حجر الأغنام قبل تصديرها لمدة لاتقل عن 15 يوم وإعطاؤها اللقاحات المتفق عليها. حيث لوحظ انتقال الأغنام المعدة للتصدير من محافظة إلى أخرى قبل تصديرها بساعات قليلة دون حجر أو رقابة صحية أو بيان نقل داخلي صادر عن الجمارك وهذا يقود إلى منع دخول الأغنام السورية إلى أراضي السعودية الأمر الذي ينعكس سلباً على ثروتنا الغنمية واقتصادنا الوطني .

ضرورة الإسراع ببناء محاجر صحية بيطرية في المحافظات التي تقوم بتصدير الأغنام وخاصة محافظة حلب وبالتالي يتم التخلص من معظم المشاكل الفنية والإجرائية التي تحصل خلال عملية التصدير .

المراجع

- *CIRAD "Farm investment analysis"2005.*
- NAPC. *SAT*. 2005.
- I*PGRIs regional office for Central and West Asia and North Africa (CWANA) /A fruitful future - Fact Sheets.htm/*
- *Ibraheem Hassan.. Interview with the director of Syrian Pistachio Bureau. Syrian European Business Centre(SEBC), August 6, 2006.*
- *NAPC. Database*
- *United States Department of Agriculture (USDA). GAIN Report, pistachios 2005. Foreign Agricultural Service, 2005.*
- *Coque, J. Opportunities for Syrian fruit and vegetable exports in the EU market. NAPC, Damascus, may 2003.*
- *D. Rama. Agricultural Marketing and Processing. 2000.*
- *Lancon, Frederic. Comparative advantage technical note. NAPC, 2004.*
- *NAPC. SOFAS. 2005.*
- *The Agriculture Magazine, MAAR, issue no.19, 2006.*
- *The Agriculture Magazine, MAAR, issue no.6, 2006.*
- *Wattenbach, Horst 2006. Farming Systems of the Syrian Arab Republic. Technical report. NAPC, Damascus, Syria.*
- *Westlake, Milke 2000. Citrus Sector. Final report. NAPC, Damascus, Syria.*
- *Varela Ortega. C, Sagardoy. J.A. 2001.* Agricultural Water Use. *National Agricultural Policy Center, Damascus, Syria.*